



دور اللفظة فى البلاغة القرآنية
عند الخطابي وعبد الجبار وعبد القاهر
دراسة نظرية وتطبيقية

كـهـ الدكتور

عادل محمد محمد الأكرت

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

فى كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر

العدد العشرون

للعام ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠١٦م

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أتاه ربه جوامع الكلم، فكان أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد،،،

فالقُرآن الكريم كتاب الله الخالد، ومعجزة الإسلام الباقية إلى أن تقوم الساعة، اعترف ببلاغته المعجزة وتميزه عن سائر كلام البشر أعداء الإسلام قبل أنصاره، والفضل ما شهدت به الأعداء. والقُرآن الكريم بحر زاخر، عطاؤه يتجدد، وأسراره لا تنفذ، وعجائبه لا تنقضي.

وقد أودع الله سبحانه في ألفاظ القرآن وتراكيبه من الخصائص واللطائف ما أعجز البشر عن الإحاطة بها وقول كلمة الفصل فيها، وما ذكره العلماء من أسرار بلاغته، وما سيذكرونه ما هو إلا قطرة من بحر عطائه، فعدم الإحاطة بأسرار بلاغة القرآن ولطائفه من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، فالقُرآن أعجز الإنس والجن عن الإتيان بمثله، وأعجز أيضا العلماء والدارسين عن الإحاطة بكل أسرارهِ ولطائفهِ.

وهذه الدراسة أحاول فيها الكشف عن شئ من أسرار البلاغة القرآنية، وجعلت الدراسة في ألفاظ القرآن الكريم، فكانت الدراسة بعنوان:

دور اللفظة في البلاغة القرآنية عند الخطابي وعبد الجبار وعبد القاهر - دراسة نظرية وتطبيقية. وأهدف من هذه الدراسة الوقوف على آراء العلماء الثلاثة في دور اللفظة في البلاغة القرآنية، والكشف عن تميز اللفظة القرآنية في موضعها وسياقها، بحيث يستحيل أن تؤدي لفظة أخرى ما ادته هذه اللفظة في سياقها ومقامها، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لبعض ألفاظ القرآن الكريم، وارتكزت هذه الدراسة على ما قاله العلماء الثلاثة في الإعجاز البلاغي في القرآن، وعلى ما قاله البلاغيون والمفسرون وعلماء القرآن في مختلف العصور.



وكان اختيار هؤلاء العلماء الثلاثة دون غيرهم لأن هناك اتفاقاً بينهم فى أمور واختلافاً فى أمور أخرى، فالاتفاق فى أن القرآن معجز ببلاغته، وأنهم حاولوا تحديد أسباب تميز البلاغة القرآنية عن بلاغة البشر. والاختلاف فى مرجع هذه البلاغة المعجزة، أهى ترجع إلى اللفظ والمعنى والنظم، أم أنها ترجع إلى النظم وحده؟

وقد بنيت الدراسة على مقدمة وفصلين: فى الفصل الأول أتحدث عن دور اللفظة فى بلاغة القرآن عند العلماء الثلاثة، وفى الفصل الثانى أبين ما تيسر لى من أسرار اختيار لفظة على أخرى، من خلال دراسة تطبيقية على الألفاظ المتقاربة فى المعنى، وعلى تنوع الصيغة، محاولاً الكشف عن شئ من أسرار اختيار لفظ على لفظ وصيغة على صيغة.

فالله أسأل أن يرزقنى التوفيق والسداد، وان يمدنى بعون من عنده، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت واليه أنيب.

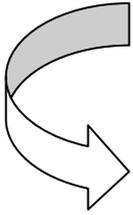
دكتور/ عادل محمد محمد الأكرت

أستاذ البلاغة والنقد المساعدا

فح كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر



الفصل الأول



دور اللفظة في البلاغة القرآنية

عند الخطابي وعبد الجبار

وعبد القاهر



المبحث الأول

عناصر البلاغة عند الخطابي

في بداية حديثه عن أن القرآن الكريم معجز ببلاغته قرر الخطابي أن هذا الوجه قال به أكثر العلماء من أهل النظر، وقد أخذ عليهم جميعاً أنهم لم يبحثوا عن كيفية هذه البلاغة، ولم يكشفوا عن طريق تحققها؛ وإنما قالوا ذلك على وجه التقليد للآخرين في هذه المقولة دون الكشف عن أسباب هذه البلاغة المعجزة، قال الخطابي: "وزعم آخرون أن إعجازه من جهة البلاغة، وهم الأكثرون من علماء أهل النظر، وفي كفيته يعرض لهم الإشكال، ويصعب عليهم منه الانفصال، ووجدت عامة أهل هذه المقالة قد جروا في تسليم هذه الصفة للقرآن على نوع من التقليد وضرب من غلبة الظن دون التحقيق له، وإحاطة العلم به"^(١).

وقرر الخطابي أيضاً - من خلال مناقشته من قالوا بالإعجاز البلاغي على وجه التقليد - أن بلاغة القرآن الكريم بلاغة خاصة تختلف عن سائر بلاغات البشر؛ فبلاغة القرآن بلاغة معجزة، أعجزت أرباب الفصاحة والبيان عن محاكاة القرآن والإتيان بسورة من مثله، وهو بهذا يشير إلى أن البلاغة نوعان: بلاغة القرآن، وبلاغة البشر، والفرق بين البلاغتين هو الفرق بين الخالق سبحانه وبين المخلوق، قال الخطابي: "ولذلك صاروا إذا سئلوا عن تحديد هذه البلاغة التي اختص بها القرآن، الفائقة في وصفها سائر البلاغات، وعن المعنى الذي يتميز به عن سائر أنواع الكلام الموصوف بالبلاغة، قالوا لا يمكننا تصويره ولا تحديده بأمر ظاهر نعلم مبيانه القرآن غيره من الكلام"^(٢).

(١) بيان إعجاز القرآن للخطابي، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن / ٢٢.

(٢) المرجع السابق نفسه.



ولم يرتض الخطابي هذه الأقوال المبهمة التي لا تكشف عن أسباب إعجاز البلاغة القرآنية ، ولا تضع أمامنا الأسس التي تفوقت بها بلاغة القرآن عن بلاغة البشر. وذكر أنه سيحدد أسباب تفرد بلاغة القرآن وتميزها عن سائر الكلام، قال الخطابي: "فأما من لم يرض من المعرفة بظاهر السمة دون البحث عن باطن العلة، ولم يقنع في الأمر بأوائل البرهان حتى يستشهد لها دلائل الامتحان، فإنه يقول: "إن الذي يوجد لهذا الكلام من العذوبة في حسن السامع، والهشاشة في نفسه ، وما يتحلى به من الرونق والبهجة التي يبين بها سائر الكلام حتى يكون له هذا الصنيع في القلوب، والتأثير في النفوس ، فتصطح من أجله الألسن على أنه كلام لا يشبهه كلام ، وتحصر الأقوال عن معارضته؛ وتنقطع به الأقوال عنها، أمر لا بد له من سبب ، بوجوده يجب له هذا الحكم، وبحصوله يستحق هذا الوصف"^(١).

وشرع الخطابي في الكشف عن باطن العلة في بلاغة القرآن المعجز، فذكر سببين لهذه البلاغة الخاصة بالقرآن:

السبب الأول : أن أسلوب القرآن يتسم بالجمع بين صفتين متضادتين، وهما صفة الجزالة وصفة العذوبة، وهاتان الصفتان لا تجتمعان في الجملة الواحدة من كلام البشر ، ولا يمكن أن تجتمعا ، لهما "نتاج أحوال نفسية مختلفة ، ولهذا يجب أن تكون متميزة تتراوح في الكلام ، ولا يجوز أن تكون ممتزجة؛ لأنها أوصاف ونعوت متضادة،... وليس من طاقة النفس البشرية ولا مما يلائم فطرتها أن تمتزج فيها الأحوال بحيث يتدفق منها كلام تتداخل فيه هذه الأوصاف."^(٢). قال الخطابي في هذا السبب: "فدل النظر وشاهد العبر على أن السبب له والعلة فيه أن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في نسبة التبيان متفاوتة، ... فمنها البليغ

(١) المرجع السابق / ٢٣.

(٢) الإعجاز البلاغي: د/ محمد أبو موسى/٤٧ بتصرف.

الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائر الطلق الرسل، ... فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة، وأخذت من كل نوع من أنواعها شعبة، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع بين صفتي الفخامة والعذوبة، وهم على الانفراد في نعتيهما كالمتضادين ، لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والامتانة في الكلام تعالجان نوعا من الوعورة ، فكان اجتماع الأمرين في نظمه - مع نبو كل منهما على الآخر - فضيلة خص بها القرآن ، يسرها الله بلطيف قدرته من أمره ليكون آية بينة لنبيه، ودلالة على صحة ما دعا إليه من أمر دينه^(١).

السبب الثاني: - وهو المقصود بحديثنا - أن القرآن الكريم بلغ من الكمال غايته، ومن الفضل نهايته ، ومن الشرف ذروته في العناصر الثلاثة التي يتكون منها الكلام، وهي اللفظ والمعنى والنظم، فألفاظه تتسم بأعلى درجات الفصاحة والجزالة والعذوبة ، ومعانيه تتسم بالوفرة وغاية الصحة، وأقوى البراهين في الإقناع ، ونظمه يتسم بالامتانة وقوة السبك وشدة التلاؤم والاتساق، قال الخطابي: "وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمر منها: أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وبألفاظ التي هي ظروف المعاني والحوامل، ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظم التي بها يكون انتلافها وارتباط بعضها ببعض ... وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم. وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه، وأما المعاني فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها، والترقى إلى أعلى درجات الفضل من نعتها

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن / ٢٣، ٢٤ بتصرف قليل.

وصفاتها.. ففهم الآن واعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظم التأليف مضمناً اصح المعاني ... ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور حتى تنتظم وتتسق أمر تعجز عنه قوى البشر^(١).

ذكرت هذا النص مع طوله لأن الخطابي كشف فيه عن العناصر الثلاثة التي يتكون منها الكلام، وهى اللفظ والمعنى والنظم، وبيّن أن الحسن والمزية فى الكلام تكون ببلوغ غاية الفضل ونهاية الكمال فى هذه العناصر مجتمعة، وهذا متحقق فى بلاغة القرآن؛ لأن منزله سبحانه وتعالى قد أحاط بكل شيء علماً، ويستحيل على البشر الإتيان بمثل القرآن لقصور علمهم ، وعدم إحاطتهم بهذه العناصر الثلاثة.

وقرر الخطابي أن اللفظة فى القرآن الكريم لها نصيب من الإعجاز، بل إنه جعل اللفظة - بما فيها من دقة وإيحاء، وتناسق وانسجام - من أهم العناصر التى تتكون منها بلاغة الكلام، ووصف اللفظ بأنه عمود البلاغة القرآنية، فكل لفظ له سياقه، بحيث لا يصلح فيه غيره من الألفاظ، ولو أبدل مكانه غيره لفسد الكلام وسقطت البلاغة، قال الخطابي: ثم أعلم أن عمود هذه البلاغة التى تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التى تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام، وإما زهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة.^(٢)

ومما يدل على مكانة اللفظ فى البلاغة القرآنية أنه خصه بدراسة تطبيقية كشف فيها عن الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة فى المعانى، بحيث يتوهم كثير من الناس أنها مترادفة متساوية فى المعنى، لا فرق بين هذه وتلك، فأثبت الخطابي أن لكل لفظة خاصية تتميز بها عن غيرها من الألفاظ المشتركة معها فى

(١) المرجع السابق/ ٢٤، ٢٥ بتصرف قليل.

(٢) المرجع السابق: ٢٦.



المعنى، وأن اللفظة القرآنية بما تتميز به من خاصية وضعت في موضعها الأخص الأشكل بها، بحيث لا يمكن استبدالها بلفظة أخرى، وكأن اللفظة خلقة لهذا الموضوع، واحتلت اللفظة مكانها في الجملة متناغمة مع السياق بحيث "لا تحس فيها بكلمة تضيق بمكانها ، أو تنبو عن موضعها، أو لا تعيش مع أخواتها ، حتى صار من العسير بل من المستحيل أن تغير في الجملة كلمة بكلمة، أو أن تستغنى فيها عن لفظ، أو أن تزيد فيها شيئاً"^(١). قال الخطابي عن هذه الألفاظ المتقاربة في المعنى، ولكن لكل لفظ خاصية به تميزه عن غيره: "ذلك أن في الكلام ألفاظا متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب؛ كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح، وكانعت والصفة، وكقولك أقعد واجلس، وبلى ونعم، وذلك وذاك، ومن وعن، ونحوهما من الأسماء والأفعال والحروف والصفات مما سنذكر تفصيله فيما بعد، والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك؛ لأن لكل لفظا منها خاصية تتميز بها عن صاحبها في بعض معانيها، وإن كانا قد يشتركان في بعضها"^(٢).

وشرع الخطابي في بيان الفروق بين هذه الألفاظ المتقاربة في بعض معانيها؛ ليثبت أن الإحاطة بهذه الفروق بحيث يختار اللفظ في مقامه الأخص به - أمر تعجز عنه قوى البشر. واكتفى بعرض نموذجين لما أورده الخطابي من فروق بين هذه الألفاظ، من ذلك النعت والصفة ، فقد يظن كثير من الناس أنهما متساويان في المعنى، فلا فرق بينهما، ويثبت الخطابي أنهما مختلفان ، فأما النعت فإنه يكون في الصفات اللازمة التي لا تتغير ولا تتبدل، كالطول والقصر والسواد والبياض، والدمامة والجمال، فالنعت أخص من الصفة. وأما الصفة فتكون في الصفات اللازمة التي لا تتغير، وفي الصفات المكتسبة غير اللازمة،

(١) من بلاغة القرآن: د/ أحمد بدوى / ١٠٥.

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن / ٢٦.

بحيث تتغير وتتبدل بحسب الأحوال والأحداث، كالحلم والسفه، والعلم والجهل، والفرح والحزن، والخوف والأمن، فالصفة اعم من النعت، قال الخطابي: "وأما النعت والصفة ، فإن الصفة أعم والنعت أخص، وذلك أنك تقول: زيد عاقل وحليم، وعمرو جاهل وسفيه، وكذلك تقول: زيد أسود ودميم، وعمرو أبيض وجميل، فيكون ذلك صفةً ونعتاً لهما، وأما النعت فلا يكاد يطلق إلا فيما لا يزول ولا يتبدل، كالطول والقصر ، والسواد والبياض ونحوهما من الأمور اللازمة"^(١).
وذكر أبو هلال العسكري "أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر، ولهذا قالوا هذا نعت الخليفة"^(٢)، والصفة عنده تطلق على الصفات غير المشهورة.

ومن ذلك الفرق بين تعديّة الفعل "سهى" بـ "من" و "عن" فى قولنا سهى فى الصلاة، وسهى عن الصلاة، فالمقصود بالسهو فى الصلاة هو السهو الذى يحدث للمصلى أثناء صلاته فى عدد الركعات، فهو لا يدرى كم صلى من الركعات، والمقصود بالسهو عن الصلاة السهو عن ميقاتها حتى يفوت وقتها ويدخل وقت آخر، وقد توعد الله سبحانه الساهى عن الصلاة بالويل فى قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ* الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ سورة الماعون: الآيتان ٤، ٥.

فالويل لمن تكاسل عن إقامة الصلاة حتى ذهب وقتها. أما السهو فى الصلاة أثناء الشروع فيها فهو أمر لا يخلو منه إنسان إلا من رحم ربي، ولهذا لا عقاب على الساهى فى العدد، وهذا من رحمة الله بعباده، فلا يؤاخذهم على أمر لا طاقة لهم به، ويصعب عليهم تداركه، قال الخطابي فى هذه الفروق: "قال رجل يا أبا العالية قول الله تعالى فى كتابه ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ* الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ سورة الماعون: الآيتان ٤، ٥، ما هذا السهو؟ قال الذى لا يدرى عن

(١) المرجع السابق: ٢٨/.

(٢) الفروق اللغوية: ١٨.

كم ينصرف، عن شفع أو عن وتر، فقال الحسن: مه يا أبا العالية، ليس هذا بل الذين سهوا عن ميقاتهم حتى تفوتهم؛ ألا ترى قوله عز وجل: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾ يؤيد أن السهو الذي هو الغلط في العدد إنما هو يعرض في الصلاة بعد ملابستها، فلو كان هو المراد لقليل: في صلاتهم ساهون، فلما قال ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾ دل على أن به الذهاب عن الوقت^(١).

وانتقل الخطابي إلى الرد على الطاعنين في القرآن الكريم، والذي يعيننا في مقامنا هذا هو رده على المطاعن الموجه إلى ألفاظ القرآن الكريم؛ لأنه من خلال إبطال هذه المطاعن يكشف عن الخاصية التي يتميز بها لفظ عن لفظ، وأن هذا اللفظ أولى بهذا السياق من غيره.

من ذلك حديثه عن الفرق بين أكله الذئب، واقتترسه الذئب، وذلك في قوله تعالى على لسان أخوة يوسف عليه السلام: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ سورة يوسف: الآيات ١٦، ١٧.

فقد طعن المشككون في القرآن بأن لفظ "أكل" ليس هو الأفصح والأنسب، لأن الأكل معنى عام يستعمل في فعل جميع أجناس الحيوان، أما فعل السباع هذا المعنى فإنه يعبر عنه بالافتراس، فالفصيح عند هؤلاء المشككين أن يعبر عن فعل الذئب معنى الأكل بلفظ خاص به وهو اقتترسه^(٢).

وقد أجاب الخطابي عن هذا المطعن بجوابين:

الأول: أن لفظ "أكل" هو الأصح والأنسب لتصوير ما ادعاه إخوة يوسف من قضاء الذئب عليه، وهو الأقوى في إخفاء كذبهم، والأحوط في عدم مطالبة أبيهم بجسده؛ لأن "الفرس" معناه إزهاق الروح بدق العنق مع بقاء معظم الجسد،

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن / ٢٩، ٣٠ بتصرف قليل.

(٢) ينظر هذا المطعن في المرجع السابق: / ٣٤.



وخاصة العظام منه، أما الأكل فمعناه بلع المأكول بجميع أجزائه بحيث لا يبقى منه شيء، فالأنسب هنا هو الأكل لا الفرس؛ لأنهم لو قالوا افترسه الذئب لأفادوا بان الذئب قتله فحسب، ولطالبهم أبوهم ببقية جسده وعظامه، وهذا لا يناسب إخفاء كذبهم، ولا يصور شدة حذرهم ومدى احتياطهم حتى يكونوا في مأمن من اكتشاف كذبهم، فقد جاءوا أباهم باكين في العشاء، عند حلول الظلام حتى لا ينكشف بكاءهم المفتعل الكاذب، وأكدوا الجملة بـ"إن" في قولهم ﴿إِنَّا ذَمَبْنَا نَسْتَيْقُ﴾، وعبروا بالأكل بدل الافتراس ليفيدوا أن الذئب أكل كل جسده، فلم يبق منه شيء، ولا يمكن أن يطالبهم أبوهم بما تبقى من جسده، وختموا ذلك بتأكيد عدم تصديق أبيهم لهم حتى ولو كانوا صادقين ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾، وجاءت هذه الجملة ناطقة بكذبهم من حيث لا يشعرون، فهي من باب: يكاد المريب يقول خذوني. هذه خلاصة الجواب الذي أفصح عنه الخطابى في قوله: "فأما قوله تعالى ﴿فَأَكَلَهُ الذَّئْبُ﴾ فإن الافتراس معناه فى فعل السبع القتل فحسب، وأصل الفرس دق العنق، والقوم إنما ادعوا على الذئب انه أكله أكلاً، واتي على جميع أجزائه وأعضائه، فلم يترك مفصلاً ولا عظماً، وذلك أنهم خافوا مطالبة أبيهم إياهم بأثر باق منه يشهد بصحة ما ذكروه، فادعوا فيه الأكل ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة، والفرس لا يعطى تمام هذا المعنى، فلم يصلح على هذا أن يعبر عنه إلا بالأكل"^(١).

الجواب الثانى: أنه لا مانع من جهة اللغة استعمال لفظ الأكل فى فعل السباع، وقد ورد عن العرب استعمال الأكل فى فعل الذئب وغيره من السباع، وقد يستعمل على سبيل التوسع فى العقر واللدغ واللسع. قال الخطابى: "على أن لفظ الأكل شائع الاستعمال فى الذئب وغيره من السباع، وحكى ابن السكيت فى ألفاظ العرب قولهم: "أكل الذئب الشاة فما ترك منها تاموراً"، وقال بعض شعرائهم:

فتى ليس لابن العم كالذئب أن رأى .: بصاحبه يوماً دما فهو آكله

(١) المرجع السابق: ٣٧، ٣٨.

ومع جواز استعمال لفظ الأكل والفرس لفعل الذنب من جهة اللغة، إلا أن القرآن الكريم اختار لفظ الأكل لأنه الأنسب للمقام.

ومن ذلك رده على الطاعنين في التعبير عن إيتاء الزكاة وإعطائها بلفظ "فاعلون" في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ سورة المؤمنون: الآية ٤، فقد طعن هؤلاء بأن لفظة "فاعلون" ليست هي الأفصح والأحسن؛ لأنه لا يقول أحد من الناس: فعل فلان الزكاة، وإنما يقال: زكى فلان ماله، وأدى زكاة ماله، وأجاب الخطابي عن هذا المظن بأن التعبير عن إيتاء الزكاة بمادة الفعل هو الأنسب والأفصح والأصلح في وصف هؤلاء المؤمنين المفلحين؛ لأن الإخبار عنهم بفعل الزكاة أدل على المبالغة في حرصهم على أداء الزكاة والمداومة عليها، حتى صارت صفة لازمة لهم. أما الإخبار عنهم بتأدية الزكاة وإعطائها فإنها لا تفيد أكثر من مجرد الأخبار عن أدائها بدون مبالغة، والمقام هنا اقتضى المبالغة في وصف المؤمنين المفلحين، فاخبر عنهم بفعل الزكاة لتحقيق هذه المبالغة، قال الخطابي: "وأما قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ سورة: المؤمنون الآية ٤، وقولهم إن المستعمل في الزكاة المعروف لها من الألفاظ، الأداء والإيتاء والإعطاء، ونحوها كقولك أدى فلان زكاة ماله، وأتاها وأعطاه، أو زكى ماله، ولا يقال: فعل فلان الزكاة، ولا يعرف ذلك في كلام أحد، فالجواب: أن هذه العبارات لا تستوى في مراد هذه الآية، وإنما تفيد حصول الاسم فقط، ولا تزيد على أكثر من الإخبار عن أدائها فحسب، ومعنى الكلام ومراده المبالغة في أدائها والمواظبة عليه حتى يكون ذلك صفة لازمة لهم، فيصير أداء الزكاة فهلاً لهم مضافاً إليهم يعرفون به، فهم له فاعلون. وهذا المعنى لا يستفاد على الكمال إلا بهذه العبارة، فهي إذاً أولى العبارات وابلغها في هذا المعنى"^(١).

(١) المرجع السابق: ٤١/.

وانتقل الخطابى بعد ذلك إلى سخافات مسيلمة وغيره من الذين توهموا معارضة القرآن، وما أتوا به ليس من المعارضة فى شيء ، وليس من البلاغة فى شيء ، وليس وراءه أى معنى، بل هو كلام غث متكلف لا فائدة منه، ولا تتوفر فيه شروط المعارضة.

والذى يعيننا فى موضوعنا هو ما ذكره الخطابى من فروق بين الألفاظ ، وذلك من خلال إبطال ما توهم أنه معارضة للقرآن فى قول بعضهم: ألم تر إلى ربك كيف فعل بالحبلى، اخرج منها نسمة تسعى، بين شراسيف وحشى. وقد بين أن هذا الكلام السخيف استراق من قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ سورة: الفيل الآية ١ . ، ومن قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ* يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ سورة : الطارق الآية ٦ ، ٧.

وهو مع استراقه قد غلط فى الوصف وأخطأ فى المعنى، فقد عبر هذا الجاهل بلفظ "فعل" فى مقام الامتنان والإنعام على الحبلى، وإنما يستعمل لفظ "فعل" فى مقام الانتقام والعقاب؛ فهذا الجاهل لم يحسن اختيار اللفظ المناسب للمعنى الذى بصدده . قال الخطابى: "وأما قول الآخر وما جاء به من نعت للحبلى، فإن أول ما غلط به هذا الجاهل أنه وضع كلمة الانتقام فى موضع كلمة الإنعام حين قال: ألم تر إلى ربك كيف فعل بالحبلى، وإنما تستعمل هذه اللفظة فى العقوبات ونحوها، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ سورة : الفيل الآية ١ . ، وكقوله سبحانه: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ..﴾ سورة: النساء الآية ١٤٧ . ، وكقوله تعالى: ﴿...وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَيْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾ سورة: إبراهيم الآية ٤٥ . ، وإنما وجه الكلام مما رامه من المعنى أن يقول ألم تر إلى ربك كيف لطف بالحبلى، وكيف أنعم عليها"^(١).

(١) المرجع السابق: ٦٣/ بتصرف قليل.

والخطابي بهذه اللفظة أشار إلى أهمية اختيار اللفظة المناسبة للسياق في بلاغة الكلام ومزيتة، وإن اختيار الكلمة في غير سياقها المناسب يفسد الكلام ويخرجه من حيز البلاغة.

بعد هذا العرض لأهم سمات البلاغة القرآنية عند الخطابي اتضح أن اللفظة لها منزلة سامية ومكانة رفيعة في البلاغة القرآنية، وقد جعلها الخطابي عمود هذه البلاغة وصاحبة المكانة الأولى في إحداث المزية والحسن في الكلام أن هذا الوصف ثابت لها، ومتحقق فيها إذا ذكرت في أي سياق، أو ذكرت مقطوعة عن سياقها، وإنما المقصود أن وصف اللفظة بالحسن والروعة والجمال متوقف على حسن اختيار اللفظة من بين الألفاظ التي يمكن أن يعبر بها عن المعنى، فيختار للمعنى اللفظ الأخص الأشكل به، ومما يدل على أن اللفظة لا تتصف بالحسن في ذاتها وفي أي سياق وجدت فيه أن اللفظة تأتي في مقام فتكون حسنة، وتأتي اللفظة نفسها في مقام آخر فتكون قبيحة، ولو كان الوصف بالحسن أمراً ثابتاً لها وراجعاً إليها في ذاتها ما جاءت به حسنة في موضع وقبيحة في موضع آخر، وهذا أمر مقرر معروف، وإنما أشرنا إليه لأنه قد يتبادر إلى الذهن عند سماع القول بان لفظ دخلاً في الحسن والمزية أن الحسن والمزية للفظ من حيث هو لفظ منقطع عن سياقه.



المبحث الثاني

عناصر الفصاحة عند القاضي عبد الجبار

أورد القاضي عبد الجبار كلام شيخه أبي هاشم الجبائي فى تحديد الأمور التى يكون الكلام لأجلها فصيحاً، فى قوله: "قال شيخنا أبو هاشم: إنما يكون الكلام فصيحاً لجزالة لفظه، وحسن معناه، ولا بد من اعتبار الأمرين"^(١).

ولم يرتض القاضى عبد الجبار هذا التحديد، وأنكر أن يكون للفظ فى ذاته حالة ذكره منفرداً مزية ما، فقال: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلام... وان المعبر فى المزية ليس بنية اللفظ، فأما حسن النغم، وعذوبة القول فمما يزيد الكلام حسناً على السمع، لا أنه يوجد فضلاً فى الفصاحة"^(٢).

ويستدل القاضى عبد الجبار على أن الفصاحة لا تتعلق باللفظة فى ذاتها مقطوعة عن النظم والتأليف أن اللفظة الواحدة تكون فصيحة فى موضع، وتكون أفصح فى موضع آخر، "ولا يمتنع فى اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت فى معنى تكون أفصح منها إذا استعملت فى غيره"^(٣).

وكما أبطل القاضى عبد الجبار أن يكون للفظ المفرد دخل فى الفصاحة أبطل أن يكون للمعنى دور فى الفصاحة أيضاً، والمقصود بالمعنى عنده أغراض الكلام ومقاصده "إن المعانى وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية، وإن كان تظهر فى الكلام لأجلها؛ ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون احدهما أفصح من الآخر، والمعنى منفق، وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع، والمعبر عنه فى الفصاحة أدون"^(٤).

(١) المعنى فى أبواب التوحيد والعدل: للقاضى عبد الجبار، الجزء السادس عشر، إعجاز القرآن: ١٩٧/.

(٢) المرجع السابق: ج ٦/ ١٩٩، ٢٠٠ بتصرف قليل.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق: ج ١٦/ ١٩٩.

فالفصاحة عند القاضي عبد الجبار لا ترجع إلى اللفظ المفرد في ذاته، ولا إلى الأغراض والمقاصد، فما هي الأمور المعتبرة في الفصاحة والتي على أساسها تكون المزية في الكلام عند القاضي عبد الجبار؟ أجب القاضي عبد الجبار عن هذا السؤال بأن الفصاحة في الكلام ترجع إلى ضم الكلمات بعضها إلى بعض، وبناء بعضها على بعض على طريقة مخصوصة تكشف عن صورة المعنى المراد، وذلك في قوله: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام؛ وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة"^(١).

ويكشف القاضي عبد الجبار عن الطريقة المخصوصة التي يكون بها ضم الكلمات وبنائها على بعضها في تركيب، بأن هذه الطريقة تقوم على ثلاثة عناصر:

(١) عنصر اختيار اللفظة من بين الألفاظ التي تتقارب معها في المعنى، بحيث يكون معنى اللفظة ملائماً لمعنى أخواتها في التركيب، وتكون اللفظة أخص بالمعنى المقصود دون غيرها، وقد عبر القاضي عبد الجبار عن اختيار اللفظة بالإبدال، وبالمواضعة.

(٢) عنصر إعراب الكلمة في التركيب، وذلك باختيار الحكم الإعرابي للكلمة في التركيب، بحيث يكون إعراب الكلمة أدل على المعنى المقصود.

(٣) عنصر موقع الكلمة في التركيب بالنظر إلى تقديمها أو تأخيرها .

قال القاضي عبد الجبار في هذه العناصر الثلاثة التي يكون على أساسها ضم الكلمات في تركيب، وبها تكون المزية في كلام على كلام: "فالذي تظهر به المزية ليس إلا الإبدال الذي تختص الكلمات، أو التقدم أو التأخر الذي يختص الموقع، أو الحركات التي تختص الإعراب، فبذلك تقع المبيانة"^(٢)، وقال: "ولا بد

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق: ج ١٦/١٩٨.



مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؛ لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها، ولا من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات، إذا انضم بعضها إلى بعض، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها؛ فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها^(١).

ويقول في موضع آخر في جوابه عن إمكان حصر العلم الذي يصح به التفاضل في الفصاحة: "قد بينا ذلك في الجملة، وهو أن يعلم أفراد الكلمات، وكيفية ضمها، وتركيبها، ومواقعها؛ فبحسب هذه العلوم والتفاضل فيها يتفاضل ما يصح منهم من رتب الكلام الفصيح"^(٢).

وقد نبه القاضى عبد الجبار إلى وجوب العلم بأفراد الكلام، وكيفية ضمه، ويعرف ما إذا ضم بعضه إلى بعض يكون ضرباً من الكلام، ومفارقته لغيره".

وقد ذكر القاضى عبد الجبار عبارة ضم الكلمات إلى بعضها في أكثر من موضع، انظر قوله: "وكذا القول في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض"^(٣)، وقوله: "وهذا حال الكلام، لأنه يعرف بالعادة ما إذا انضم بعضه إلى بعض صار خيراً، إلى غير ذلك من سائر أقسام الكلام"^(٤).

ونجده ينص على مسألة اختيار الكلمة عند تأليف الكلام وضم بعضها إلى بعض، وذلك في قوله: "فكما يصح لواحد في الجميع أن يتخير، فكذلك إذا علم ذلك

(١) المرجع السابق: ج ٢٠٨/١٦.

(٢) المرجع السابق: ج ٢١٣/١٦.

(٣) المرجع السابق: ج ٢١٠/١٦.

(٤) المرجع السابق: ج ٢١١/١٦.

فيجب أن يصح منه التخيير... يبين ذلك أنه لا فرق فيمن يتعاطى نساجه الديداج، بين أن تكون الغزول التي يحتاج إليها حاضرة فيتخيرها، وبين أن تكون في حكم الحاضر، وقد علمنا أن مع حضور الكلام قد يختلف الاختيار في المتخير، بحسب التجربة والعادة، فلا بد مع العلم بالكلمات من أن نتقدم للمتكلم هذه الطريقة في نفسه وفي غيره، ليعرف مواقع جمل الكلام إذا تألفت، فيفصل بين ما يأتلف من كلمات مخصوصة، وبين ما يأتلف من غيرها، ويعرف الطرائق في هذا الباب^(١).

ويقرر القاضي عبد الجبار أن القرآن الكريم معجز بفصاحته، وإن أرباب الفصاحة قد عجزوا عن الإتيان بمثله، وذلك في قوله: "فمعى قولنا فى القرآن إنه معجز أن يتعذر على المتقدمين فى الفصاحة فعل مثله فى القدر الذى اختص به"^(٢). ويكشف عن سبب عجز العرب عن الإتيان بمثل القرآن فى فصاحته، هذا السبب هو قصور علمهم بالوجوه التى يبنى عليها الكلام من اختيار اللفظة والإعراب، ومكان اللفظة فى الكلام، وقد جاءت هذه الوجوه فى القرآن الكريم على قدر فى الفصاحة خارج عن عادتهم؛ لأن الله قد أحاط بكل شيء علما، قال القاضي عبد الجبار: "وقيل فيه - أى فى الكلام المركب - إنه مؤلف منظوم متصل، وقد بينا من قبل: أن اتصاله قد يكون على ضروب، فتبين بكيفيتها مراتب الفصاحة والتفاضل فيه.. وبيننا أن كل مرتبة منه قد تحتاج إلى قدر من العلم سوى العلم الذى تحتاج إليه المرتبة الأخرى،... فإذا ثبت ذلك فالذى نريده بما قدمناه: أن العرب لما لم يحصل لها العلم الذى معه يمكن ما يبلغ مبلغ القرآن فى قدر الفصاحة تعذر عليها فعل مثله"^(٣).

(١) المرجع السابق: ج ١٦ / ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) المرجع السابق: ج ١٦ / ٢٢٦.

(٣) المرجع السابق: ج ١٦ / ٢٢٧، ٢٢٨ بتصرف قليل.



بعد هذا العرض لعناصر الفصاحة عند القاضى عبد الجبار تبين أن الفصاحة عنده تكون فى ضم الكلمات إلى بعضها على طريقة مخصوصة، والمقصود بضم الكلمات إلى بعضها عنده هو نظم الكلمات مع بعضها، ولم يصرح القاضى بهذا المقصود ، ولكنه يفهم من كلامه، وقد ترددت كلمة "نظم" فى أكثر من موضع فى كتابه، ولم يقصد بها نظم الكلمات وتأليفها فى تركيب، وإنما قصد بها ابتكار طريقة فى صياغة الكلام تخالف الطريقة المعتادة.

وتبين أن عنصر إعراب الكلمة مما له دخل فى فصاحة الكلام فهو أحد الطرق المخصوصة التى يقوم عليها ضم الكلمات.

وتبين أن المقصود بحركات الإعراب عند القاضى عبد الجبار هو المعنى النحوى الذى يتوخاه المتكلم فى بناء الجملة على حسب الأغراض التى يقصدها، وهذا هو معنى النظم عند الإمام عبد القاهر، "وعلى ذلك إذا قلنا إن القاضى عبد الجبار حينما يشير إلى الحركات التى تختص الإعراب أنه يريد بذلك معانى النحو وتوخيها بين الكلم لم نبعده"^(١).

فالقاضى عبد الجبار بإرجاعه الفصاحة إلى ضم الكلمات على طريقة مخصوصة، وبجعله عنصر الإعراب أحد العناصر التى يقوم عليها الضم قد مهد الطريق للإمام عبد القاهر وفتح له الباب فى إرجاع المزية إلى المعنى النحوى الذى يقوم عليه النظم، "وعبد الجبار بهذا التمهيد كان الهادى لعبد القاهر، وتلك البداية كانت المنارة التى اهتدى بها الإمام عبد القاهر الجرجانى، وأخذ منها فكرة النظم الذى يقوم على معانى النحو"^(٢).

واتضح من خلال هذا العرض مكانه اختيار اللفظة فى إحداث المزية وتحقيق الفصاحة، فاختيار اللفظة أحد العناصر الثلاثة التى يكون بها ضم الكلمات بعضا

(١) البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية: د/ عبد الفتاح لاشين ١/٦٧.

(٢) بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار، د/ عبد الفتاح لاشين/ ٤٨٤.

إلى بعض، ويقرر القاضى أن اللفظة فى ذاتها من جهة عذوبتها وسهولة النطق بها لا تفاضل فيها ولا مزية لها، وإنما يكون لها مزية بحسن اختيارها للمعنى المناسب.

أما العنصر الثالث وهو موقع الكلمة فى الجملة من جهة التقديم والتأخير فأرى أنه يندرج تحت عنصر حركات الإعراب فحركات الإعراب تكشف عن موقع الكلمة فى الجملة ومعرفة رتبها فى التقديم والتأخير، وبهذا التعبير الموجز جداً حدد القاضى عبد الجبار الأسس التى تتحقق بها الفصاحة، ويتميز بها كلام عن كلام، ولكنه لم يشرح هذه الأسس، ولم يبين كيف تكون المزية، ولم يأت بمثال واحد يكشف فيه عن تميز الكلام فى الفصاحة عن طريق هذه العناصر، فالقاضى عبد الجبار // حدد فكرة النظم ... ولكنه - رغم سبقه بهذا التحديد - لم يشرح نظريته، ولم يكشف عن مرامها، ولم يمثل لها من القرآن أو الشعر أو المأثور من كلام العرب"^(١).

(١) بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ: د/ فتحى عامر/ ١٣٩ بتصرف قليل.



المبحث الثالث

وجه الإعجاز عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

قرر الإمام عبد القاهر أن القرآن الكريم معجز ببلاغته، وأن مرجع هذه البلاغة المعجزة هو عجب نظمه وبديع تأليفه، قال الإمام: "فقلنا أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها..."^(١).

وعرف النظم بأنه تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض^(٢)، ويقول: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"^(٣). ويرى الإمام أن التعلق والارتباط يكون فيما بين معاني الكلم، وليس فيما بين الألفاظ، "أن التعلق يكون فيما بين معانيها، لا فيما بينها أنفسها، ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقا فيما بين لفظين لا معنى تحتها، لم نتصور"^(٤).

ويفرق الإمام بين نظم حروف الكلمة، ونظم الكلم بأن نظم الحروف تواليها في النطق كيف جاء واتفق، وهذا التوالى ليس ناتجا عن معنى، فهو ترتيب لا يعتبر فيه حال الحروف بعضها مع بعض، وهذا النوع لا دخل له في الإعجاز، أما نظم الكلم فهو قائم على ترتيب المعاني في النفس أولاً، ثم الإتيان بالألفاظ مرتبة على حسب ترتيب المعاني، يقول الإمام: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفى في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في

(١) دلائل الإعجاز: تحقيق الشيخ/ محمود شاكر/ ٣٩.

(٢) المرجع السابق: ٤/.

(٣) المرجع السابق: ٥٥/.

(٤) المرجع السابق: ٤٦٦/.

النفس"^(١)، ويقول: "إن الألفاظ إذا كانت أوعية المعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق"^(٢)، ويقول: "إن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"^(٣).

وشرح الإمام وجوه التعلق بين الكلم وطرقه، وبين أن الأساس الذي يكون عليه تعلق الكلم هو معاني النحو: "اعلم أن ليس النظم إلا تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشئ منها"^(٤).

وقال: "هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ، إلى "النظم"، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغى له"^(٥)، ويقول: "أن ليس النظم شيئاً إلا توخى معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم"^(٦).

وتميز كلام عن كلام يكون بما توخاه المتكلم من معاني النحو في بناء النظم، حتى يصير أسلوباً خاصاً به، "والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه"^(٧)، ومن هنا فإنك تجد متكلمين عبروا عن معنى واحد، وتميز أحدهم عن الآخرين في التعبير عن هذا المعنى بما توخاه من معاني النحو، فأصل المعنى

(١) المرجع السابق: ٤٩.

(٢) المرجع السابق: ٥٢.

(٣) المرجع السابق: ٥٤.

(٤) المرجع السابق: ٨١.

(٥) المرجع السابق: ٨٢، ٨٣.

(٦) المرجع السابق: ٥٢٥.

(٧) المرجع السابق: ٤٦٨، ٤٦٩.



المعبر عنه واحد، وإنما الاختلاف والتميز فى صورة المعنى التى ظهرت من خلال بناء العبارة على نظم معين نتيجة اختيار المعانى النحوية المناسبة، قال الإمام: "كذلك سبيل المعانى أن ترى الواحد منها غفلاً ساذجاً عامياً موجوداً فى كلام الناس كلهم، ثم تراه نفسه وقد عمد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور فى المعانى، فيصنع فيه ما يصنع الصنع الحاذق، حتى يغرب فى الصنعة، ويدق فى العمل، ويبدع فى الصياغة"^(١)، وقال: "إنه يصح أن تكون ههنا عبارتان أصل المعنى فيهما واحد، ثم يكون لإحدهما فى تحسين ذلك المعنى وتزيينه، وإحداث خصوصية فيه تأثير لا يكون للأخرى"^(٢).

والمراد بوصف اللفظ بالمزية والفضيلة صورة المعنى التى أحدثها المتكلم فى بناء العبارة، وليس المراد وصف اللفظ نفسه بالمزية من حيث كونه لفظاً منطوقاً، قال الإمام: "أنهم لم يوجبوا للفظ ما أوجبوه من الفضيلة، وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف، ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التى تحدث فى المعنى، والخاصة التى حدثت فيه، ويعنون الذى عناه الجاحظ حيث قال: "وذهب الشيخ إلى استحسان المعانى، والمعانى مطروحة وسط الطريق، يعرفها العربى والعجمى، والحضرى والبدوى، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير"^(٣)، وقال: "لا يعنون بحسن العبارة مجرد اللفظ، ولكن صورة وصفه وخصوصية تحدث فى المعنى، وشيئاً طريق معرفته على الجملة العقل دون السمع"^(٤).

ويقرر الإمام عبد القاهر أن صورة المعنى لا يمكن أن تكون متفقة فى كلامين أو بيتين؛ لأن النظم والتأليف مختلف فيهما، ولهذا لو أخذ المتكلم تركيباً

(١) المرجع السابق: ٤٢٢، ٤٢٣.

(٢) المرجع السابق: ٢٢٣.

(٣) المرجع السابق: ٤٨٢.

(٤) المرجع السابق: ٤٨٦.

وغير في مفرداته فقط، ولم يغير شيئاً في معانى النحو التى بنى عليها النظم والتأليف لا يكون قد أتى بكلام مغاير للكلام الذى غير فى مفرداته، بل إنه لم يصنع تركيباً ثانياً، ولم يأت بشئ ينسب إليه، فتغيير مفردات التركيب مع الإبقاء على صورة المعنى كما هى لا يعتد به فى التفاضل، ولا ينتج عنه أى تغيير فى صورة المعنى، ولهذا فالتركيبان تركيب واحد، لأن صورة المعنى فيهما واحدة، قال الإمام رحمه الله: "لا يتصور أن تكون صورة المعنى فى أحد الكلامين أو البيتين مثل صورته فى الآخر البتة، اللهم إلا أن يعمد عامد إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منه لفظة فى معناها، ولا يعرض لنظمه وتأليفه، كمثل أن يقول فى بيت حطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها .: واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

ذرا المفاخر لا تذهب لطلبها .: واجلس فإنك أنت الأكل اللابس

وما كان هذا سبيله كان بمعزل من أن يكون به اعتداد، وأن يدخل فى قبيل ما يفاضل فيه بين عبارتين، بل لا يصح أن يجعل ذلك عبارة ثانية، ولا أن يجعل الذى يتعاطاه بمحل من يوصف بأنه أخذ معنى. ذلك لأنه لا يكون بذلك صانعا شيئاً يستحق أن يدعى من أجله واضع كلام، ومستأنف عبارة، وقائل شعر^(١).

فالأساس الذى يبنى عليه النظم هو معانى النحو ومعرفة الوجوه التى تكون عليها، ويقرر الإمام أن معانى النحو فى ذاتها ومن حيث هى على الإطلاق لا تحقق المزية والحسن فى الكلام، وإنما تتحقق المزية والحسن عن طريق حسن اختيار المعنى النحوى المناسب للسياق والمقام، ومن هنا فإن المعنى النحوى قد يأتى فى مقام ويكون به حسن ومزية، ويأتى المعنى نفسه فى مقام آخر ولا يحقق شيئاً من الحسن والمزية، فلو كانت المزية ترجع إلى المعنى النحوى فى ذاته لكان الإتيان به موجبا للمزية أينما وجد، وفى أى مقام جيء به، قال الإمام رحمه

(١) المرجع السابق: ٤٨٧.

الله: "ثم أعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها - يقصد معانى النحو - ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها مع بعض، واستعمال بعضها مع بعض. تفسير هذا: أنه ليس إذا رافك التنكير في "سؤدد" من قوله "تنقل في حلقتى سؤدد" وفي "دهر" من قوله "فلو اذ نبا دهر" فإنه يجب أن يروكك أبدأً وفي كل شئ" ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يسم فاعله في قوله "وأنكر صاحب" فإنه ينبغى أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك ههنا" بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضوع، وبحسب المعنى الذى تريد والغرض الذى تؤم^(١). فالمزية ليست وصفا ثابتا للمعنى النحوى فى كل المقامات والمواضع، بحيث لا تنفك عنه، وإنما يكون له مزية فى مقام دون مقام، بحسب دقة اختياره للمقام المناسب، قال الإمام: "المزية لكل ما ندعيها له من معانى النحو ووجوهه وفروقه فى موضع دون موضع، وفى كلام دون كلام، وفى الأقل دون الأكثر، وفى الواحد من الألف. فإذا رأوا التنكير يكون فيما لا يحصى من المواضع ثم لا يقتضى فضلاً، ولا يوجب مزية، اتهمونا فى دعوانا ما ادعينا لتنكير الحياة فى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ...﴾ سورة: البقرة الآية ١٧٩. من أن له حسنا ومزية، وان فيه بلاغة عجيبة، وظنوه وهماً منا وتخيلاً"^(٢).

ومعرفة المصطلحات التى وضعها النحاة لمعانى النحو - كمصطلح الحال والصفة والمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها - ليست هى المقصودة فى ذاتها، وإنما المقصود مدلول هذه المصطلحات ومقتضاها، قال الإمام: "إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول "جاءنى زيد راكباً"، وبين قوله "جاءنى زيد راكباً" لم يضره أن لا يعرف أنه إذا

(١) المرجع السابق: ٨٧.

(٢) المرجع السابق: ٥٤٧ بتصرف قليل.

قال "راكبا" كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في "راكبا" إنه حال، وإذا قال "الراكب" أنه صفة جارية على "زيد"^(١). فالعلم بمصطلحات معانى النحو وبأحكامها ليس هو المقصود بإحداث المزية في الكلام، وإنما المقصود مقتضى هذه المصطلحات، وما تدل عليه من معان، "وليس يكون هذا علما بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب"^(٢)، وبعد أن يتحقق العلم بمدلول معانى النحو تأتي دقة اختيار المعنى النحوى المناسب للمقام، وقد نبه الإمام على أهمية اختيار المعنى النحوى فى أكثر من موضع، قال: "لا فضيلة حتى ترى فى الأمر مصنعا، وحتى تجد إلى التخيير سبيلا، وحتى تكون قد استدركت صوابا"^(٣)، وقال: "واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً وافت رسالة أن تحسن التخير، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"^(٤).

ولهذا فالتركيب الذى جاء على طرق فى النظم ليس بالإمكان أن يؤتى غيرها - حيث لا مجال للاختيار فيه - لا مكان للمزية فيه، وإنما المزية تكمن فى التراكيب التى يمكن أن يعبر عن المعنى فيها بأكثر من معنى نحوى غير الذى جاءت عليه، فلم اختيار هذا المعنى النحوى دون ذلك؟ فالبلاغة تكمن فى البحث عن أسباب اختيار معنى نحوى دون معنى آخر، والعدول عن هذا إلى ذلك، قال الإمام: "واعلم أنه إذا كان بينا فى الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذى هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج فى العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب، إلى فكر وروية " فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل فى ظاهر الحال غير الوجه الذى جاء عليه وجها آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه

(١) المرجع السابق: ٤١٨.

(٢) المرجع السابق: ٣٩٦.

(٣) المرجع السابق: ٩٨.

(٤) المرجع السابق: ٢٤٩، ٢٥٠ بتصرف قليل.

الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسناً وقبولاً تعدهما إذا أنت تركته إلى الثاني"^(١). هذا النص يتسع ليشمل كل أسباب المزية في الكلام ومواطن الحسن فيه، كما أن فيه إفحاما لدعاة الأسلوبية الذين حكموا على البلاغة بالموت، وجعلوا الأسلوبية الغربية الوريث الشرعي لها، كما جاء على لسان أحد المتعصبين للأسلوبية "أن علم الأسلوب الأدبي - وهو قائم بالتبعية على علم الأسلوب اللغوي - قد غدا الوريث الشرعي الحديث لعلم البلاغة القديم"^(٢)، وكيف يحكمون على البلاغة العربية بالموت مع أن الأساس الذي قامت عليه الأسلوبية - وهو الانحراف والانتهاك"^(٣) - مأخوذ من نص عبد القاهر السابق عن أسباب الاختيار والعدول.

(١) المرجع السابق: /٢٨٦.

(٢) الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية د/ فتح الله أحمد سليمان / ٦.

(٣) المرجع السابق: /١٩.



دور اللفظة في إحداث المزية

تبين مما سبق أن الإعجاز البلاغي عند الإمام عبد القاهر لا سبب له إلاّ النظم، وأن النظم هو توخي معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، ومعرفة وجوهه وفروقه.

ونريد أن نعرف رأى الإمام فى دور اللفظ ومكانته فى إحداث المزية والحسن فى الكلام. وقد قرر الإمام عبد القاهر أن اللفظة المفردة فى ذاتها من حيث هى لفظة منطوقة مقطوعة عن سياقها لا دور لها فى الفصاحة والبيان والبلاغة، ولا تفاضل بينها وبين غيرها من الألفاظ ، قال الإمام: "ليس لنا - إذا نحن تكلمنا فى البلاغة والفصاحة - مع معانى الكلم المفردة شغل، ولا هى منها بسبيل، وإنما نعد إلى الأحكام التى تحدث بالتأليف والتركيب"^(١)، وقال: "وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذى هى فيه، ولكن نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها"^(٢)، وقال: "أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مجردة، ولا من حيث هى كلم مفردة، وان الفضيلة وخلافها فى ملائمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"^(٣)، وقال: "ومن البين الجلى أن التباين فى هذه الفضيلة والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة، ليس بمجرد اللفظ. كيف؟ والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"^(٤).

(١) دلائل الإعجاز/٧٢.

(٢) المرجع السابق: ٤٠٢.

(٣) المرجع السابق: ٤٦.

(٤) أسرار البلاغة: ٤، تحقيق الشيخ محمود شاكر.

وذكر الإمام عدة أدلة يؤكد بها أن التفاضل لا يكون في الألفاظ المجردة،
وان الحسن ليس وصفا ثابتا لها، وإنما هو أمر اكتسبته بالنظم ، من هذه الأدلة "
ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ، ثم تراها بعينها
تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، كلفظ الأخدع في بيت الحماسة:

تلفت نحوالحى حتى وجدتنى .: وجعت من الإصفاء ليتنا وأخدعنا

وبيت البحترى:

وانى وإن بلغتنى شرفا الغنى .: وأعتقت من رق المطامع أخدعى

فإنها لها فى هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثم إنك تتأملها فى بيت
أبى تمام:

يا دهر قوم من أخدعك فقد .: أضججت هذا الأنام من خرقك

فتجد لها من الثقل على النفس، ومن التنغيص والتكدير، أضعاف ما وجدت
هناك من الروح والخفة، ومن الإيناس والبهجة^(١).

ومنها: فإنك تجد متى شئت الرجلين قد استعملا كلما بأعيانها، ثم ترى هذا
قد فرع السماك، وترى ذلك قد لصق بالحضيض، فو كانت الكلمة إذا حسنت
حسنت من حيث هى لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك فى ذاتها
وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب فى ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها
فى النظم، لما اختلف بها الحال، ولكانت إما أن تحسن أبداً، أو لا تحسن أبداً^(٢).

وقد نظر الإمام عبد القاهر إلى اللفظ من عدة جهات: من جهة خفة اللفظ
وسهولته وتلاؤم حروفه وخلوه مما يثقل على اللسان، ومن جهة الألفاظ التى

(١) دلائل الإعجاز: ٤٦، ٤٧.

(٢) المرجع السابق: ٤٨.



تتقارب معانيها؛ لأنها وضعت لمعنى واحد، ومن جهة الصيغة التي جاء عليها اللفظ، ومن جهة الصورة البيانية والبديعية التي جاء عليها اللفظ.

خفة اللفظ وتلاؤم حروفه :

يرى الإمام عبد القاهر أن خفة اللفظ وسهولة النطق به أمر ميسر لا يعز وجوده، ولا يصعب تحقيقه؛ لأنه يحدث نتيجة إرسال النفس على سجيتها من غير تعمد أو تكلف للإتيان بلفظ بعينه، وهذا أمر محقق في معظم كلام الناس، قال الإمام في معرض رده على من يقول إن التفاضل يكون في تلاؤم حروف الكلمة وسهولة اللفظ: "وذلك أنا لا نعلم لتعادل الحروف معنى سوى أن تسلم من نحو ما نجده في بيت أبي تمام:

كريم متى أمدحه وأمدحه والورى معى.

وليس اللفظ السليم من ذلك بمعوز، ولا بعزيز الوجود، ولا بالشئ لا يستطيعه إلا الشاعر المفلق والخطيب البليغ"^(١).

ولا ينكر الإمام عبد القاهر أن يكون لخفة اللفظ وسهولته دخل في إحداث المزية وتأكيد أمر الإعجاز، وإنما الذى ينكره أن تكون المزية كلها فى الكلام راجعة إلى خفة اللفظ وسهولته وحدها دون النظم، قال رحمه الله: "واعلم أنا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلاً فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز، وإنما الذى ننكره ونفيل رأى من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده، ويجعله الأصل والعمدة"^(٢). وقال: "أنا إن قصرنا صفة "الفصاحة" على كون اللفظ كذلك - أى خفة اللفظ وسهولته على اللسان - لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة، ومن أن تكون نظيرة لها. وإذا فعلنا ذلك لم نخل من أحد أمرين: إما أن نجعله أحد ما يفاضل به، ووجهها من

(١) المرجع السابق: ٦٠/، ٦١ بتصرف قليل.

(٢) المرجع السابق: ٥٢٢/.

الوجوه التي تقتضى تقديم كلام على كلام . فإن أخذنا بالأول لزمنا أن نقصر الفضيلة عليه حتى لا يكون الإعجاز إلا به وفيه، وفي ذلك ما لا يخفى من الشناعة، لأنه يؤدي إلى أن لا يكون للمعاني التي ذكروها فى حدود البلاغة: من وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وتصحيح الأقسام، وحسن الترتيب والنظام - وغيرها من فنون البلاغة - مدخل فيما كان له القرآن معجزاً. وإن أخذنا بالثانى، وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجها من وجوه الفضيلة، وداخلاً فى عداد ما يفاضل به بين كلام وكلام على الجملة، لم يكن لهذا الخلاف ضرر علينا^(١).

الألفاظ المتقاربة فى المعنى:

توجد فى اللغة العربية ألفاظ تتقارب معانيها، بحيث يتوهم أنها ألفاظ مترادفة، وهى فى الحقيقة ليست من الترادف فى شئ، وقد أشار الإمام عبد القاهر إلى هذا النمط من الألفاظ فى أكثر من موضع، ونبه إلى أن هذا النوع من الألفاظ لا دخل له فى التفاضل، ولا دور له فى إحداث المزية طالما أنه ذكر مفرداً مقطوعاً عن تأليفه ونظمه، قال رحمه الله: "أن تريد باللفظين كلمتين معانها واحد فى اللغة، مثل "الليث" و "الأسد" ومثل "شحط" و "بعد" وأشباه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى، فإن أردت ذلك خرجت من المسألة؛ لأن كلامنا نحن فى فصاحة تحدث من بعد التأليف، دون الفصاحة التى توصف بها اللفظة مفردة، ومن غير أن يعتبر حالها مع غيرها"^(٢). وقال: "ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو "قعد" و "جلس" ولكن فيما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر"^(٣).

(١) المرجع السابق: ٥٨/، ٥٩ بتصرف قليل.

(٢) المرجع السابق: / ٤٢٢ بتصرف قليل.

(٣) المرجع السابق: / ٢٦١.

ونفى الإمام صفة المعارض للكلام عن وضع لفظاً في مكان لفظ آخر مع بقاء النظم على صورته وهيئته، فهو بذلك لم يصنع شيئاً، ولم يكن كلامه من المعارضة في شيء، ولو كان لاستبدال لفظاً بلفظة متقاربة معها في المعنى دخل في تفاضل الكلام وتميزه عن غيره لكان ذلك من المعارضة، ولم يقل ذلك عاقل، قال رحمه الله: "قد علم أن المعارض للكلام معارض له من الجهة التي منها يوصف بأنه فصيح وبليغ، ومتخيز اللفظ جيد السبك، ونحو ذلك من الألفاظ التي نسبوها إلى اللفظ. وإذا كان هذا هكذا، فبنا أن ننظر فيما إذا أتى به كان معارضا ما هو؟ أهو أن يجيء بلفظ فيضعه مكان لفظ آخر، نحو أن يقول بدل "أسد" "ليث" ، وبدل "بعد" "تأى"، ومكان "قرب" "دنا" أم ذلك ما لا يذهب إليه عاقل ولا يقوله من به طرق؟ كيف؟ ولو كان ذلك معارضة لكان الناس لا يفصلون بين الترجمة والمعارضة، ولكان كل من فسر كلاماً كان معارضا له"^(١).

ومن قبيل الألفاظ المتقاربة في المعنى الحروف التي وضعت لمعنى، ثم يتميز كل حرف بخاصية عن الحروف المشتركة معه في المعنى، كحروف النفي وحروف الشرط وحروف الجر وحروف العطف، وقد أشار الإمام إلى هذه الحروف، ونبه إلى أهمية معرفة الفروق الدقيقة فيما بينها، وإن كان هذا عنده من معاني النحو، قال رحمه الله: "وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ "ما" في نفي الحال، وبـ "لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ "إن" فيما يترجح أن يكون وأن لا يكون، وبـ "إذا" فيما علم أنه كائن. ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء"، وموضع "الفاء" من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل"^(٢).

(١) المرجع السابق: ٢٥٩.

(٢) المرجع السابق: ٨٢ بتصرف قليل.

ومن ذلك ما ذكره في معرض حديثه عن صورة المعنى، وأن هذه الصورة ناتجة عن اختيار المعانى النحوية، فأصبحت هذه الصورة مختصة بقائلها، ولو جاء متكلم واستبدل ألفاظ هذه الصورة بألفاظ في معناها لم يكن قد أتى بصورة جديدة غير الصورة التي غير ألفاظها، واستشهد على ذلك ببيت الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتهما .: واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فلو عمد متكلم إلى ألفاظ هذا البيت وغيرها فقال:

ذرا لما خرا لا تذهب لمطلبها .: واجلس فإنك أنت الأكل اللابس

لم يكن قد أتى بكلام جديد ونظم ينسب إليه . قال رحمه الله: "ذاك لأن بيت حطيئة لم يكن كلاماً وشعراً من أجل معانى الألفاظ المفردة التي تراها فيه، مجردة من معانى النظم والتأليف، بل منها متوخىّ فيها ما ترى من كون "المكارم" مفعولاً لـ "دع" ، وكون قوله "لا ترحل لبغيتهما" جملة أكدت الجملة قبلها، وكون "اقعد" معطوفاً بالواو على مجموع ما مضى؛ وكون جملة "أنت الطاعم الكاسي" معطوفة بالفاء على "اقعد" ، فالذى يجئ فلا يغير شيئاً من هذا الذى به كان كلاماً وشعراً، لا يكون قد أتى بكلام ثانٍ وعبارة ثانية، بل لا يكون قد قال من عند نفسه شيئاً البتة"^(١).

نحن مع الإمام في أن الأساس الذى تبنى عليه صورة المعنى هو معانى النحو التي ذكرها، ولكن لسنا معه في تنحية اختيار ألفاظ الصورة عن كونها من أسباب المزية، فالألفاظ لها نصيب في حسن الصورة وروعيتها، فليست الألفاظ التي وضعت موضع ألفاظ بيت الحطيئة في دقة وإيحاء الألفاظ التي جاء عليها البيت، فهل تؤدي كلمة "ذر" ما تؤديه كلمة "دع"؟ وهل تدل كلمة "لا تذهب" على ما تدل عليه كلمة "لا ترحل"؟ وهل تؤدي كلمة "اقعد" ما تؤديه "اجلس"؟، وهل أفادت

(١) المرجع السابق: / ٤٨٧، ٤٨٨.

كلمتا "الأكل اللابس" ما أفادته كلمتا "الطاعم الكاسى"؟، إن معانى النحو التى بنى عليها بيت الحطيئة متحققة كما هى فى استبدال ألفاظ البيت بألفاظ فى معناها، ومع ذلك لم يكن لها من الحسن والمزية ما كان لها فى بيت الحطيئة، وفى هذا دليل على أن اختيار الألفاظ المناسبة مما له دخل فى الحسن والمزية.

وأبين مما سبق ما ذكره الإمام فى تحليل آية سورة هود ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ سورة: هود الآية ٤٤ .

فقد كشف عن أسباب المزية والفضيلة والخصائص التى بها كان الإعجاز، وارجع هذا إلى تعليق الكلم بعضها ببعض على أساس معانى النحو، من نداء الأرض وأمرها، وتعريف الماء بالإضافة إلى الكاف دون التعريف بأل، ونداء السماء وأمرها، وبناء الأفعال للمفعول، والإضمار فى موضع الإظهار، قال رحمه الله: "انك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، إن شككت فتأمل: هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهى فى مكانها من الآية؟ قل "ابلعى" واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها.

وكيف الشك فى ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة فى أن نوديت الأرض، ثم أمرت ، ثم فى أن كان النداء بـ "يا" دون "أى"، نحو "يا أيتها الأرض"، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال "ابلعى الماء"، ثم أن اتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيل "وغيض الماء" فجعل الفعل على صيغة "فعل" الدالة على أنه لم يفض إلا بأمر أمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: "وقضى الأمر" ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو "استوت على الجودى" ثم إضمار السفينة قبل الذكر، كما هو شرط الفخامة



والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة "قيل" في الخاتمة بـ "قيل" في الفاتحة؟ أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملوك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب^(١).

هذا النص - مع طوله - لم يشر فيه الإمام إلى دلالة اختيار لفظ على لفظ، ودور ذلك في البلاغة المعجزة، وصرح بأنك لو نزعْتَ لفظة من سياقها وجئت بها مفردة لا تؤدي ما تؤديه من الفصاحة وهي في سياقها ونظمها، وكون اللفظة المفردة المقطوعة من سياقها لا تحقق مزية ولا تؤدي فصاحة حقيقة مقررة لا ينازع فيها أحد، ولسنا في معرض الحديث عن الكلمات المفردة الموضوعية في المعجم، وإنما كلامنا عن اختيار كلمة بعينها دون غيرها من الكلمات التي تتقارب معها في المعنى عند بناء النظم وصياغة الجمل، وهذا أمر وصل القرآن الكريم فيه الغاية، وجاءت كل لفظة من ألفاظه في موضعها الأخص الأشكل بها، بحيث يستحيل أن نجد كلمة في القرآن تقوم كلمة غيرها مقامها، وان تؤدي ما أدته من توفية المعنى.

لم نجد في حديث الإمام شيئاً عن المزية والفضيلة في اختيار كلمات بعينها دون غيرها في الآية، وهي كثيرة، منها اختيار كلمة "ابلعى" دون كلمة "امتصى"؛ لأن المقصود الدلالة على سرعة إدخال الماء في الأرض، ومعنى بلع الأرض ماءها دخوله في باطنها بسرعة كسرعة ازدياد الباع، بحيث لم يكن جفاف الأرض. بحرارة شمس أو رياح بل كان يعمل أرضى عاجل^(٢)، فكلما "ابلعى" جاءت مصورة لما يراد أن تصنع الأرض بمائها، وهو أن تبتلعه في سرعة، فهي

(١) المرجع السابق: ٤٥/، ٤٦ بتصرف قليل.

(٢) التحرير والتنوير: الجزء ٧٨/١٢.

هنا أفضل من امتصى مثلاً، لأنها لا تدل على الإسراع فى التشرب^(١). واختيار كلمة "أقلعى" دون كلمة "امنعى الماء أو كفى عن إنزال الماء؛ لأن معنى الإقلاع ترك الفاعل فعلاً استمر عليه فترة طويلة، وهذا أدل على احتباس ماء السماء بصورة كلية، بعد أن استمر انهماره نتيجة فتح الله سبحانه أبواب السماء، هذا بالإضافة إلى الجناس الحسن بين "ابلعى" و "أقلعى"^(٢).

واختيار كلمة "غيض" دون كلمة نقص الماء، أو ذهب الماء فى الأرض؛ لأن التعبير بـ "غيض" أفاد سرعة امتثال الأرض والسماء لما أمرا به، فتتحقق "انقطاع مادة الماء من مطر السماء ونبع الأرض، وذهاب الماء الذى كان حاصلًا على وجه الأرض قبل الإخبار، إذ لو لم يكن ذلك لما غاض الماء"^(٣).

واختيار جملة "قضى الأمر" دون جملة "هلك" من قضى هلاكه، ونجا من قدرت نجاته لأمرين: "أحدهما اختصار أمر اللفظ، والثانى كون الهلاك والنجاة بأمر مطاع، إذ الأمر يستدعى أمراً، وقضاؤه يدل على قدرة الأمر وطاعة المأمور"^(٤).

واختيار كلمة "استوت" دون استقرت لأن "المراد - والله أعلم - الإخبار بنفى الأسباب الموجبة خوف أهل السفينة من السفينة فى حالتى حركتها وسكونها، وذلك لا يحصل حتى يفهم السامع أنها جلست جلوساً متمكناً لا ميل فيه يوجب الخوف، ولا يحصل إلا بلفظ الاستواء دون غيره"^(٥).

(١) من بلاغة القرآن: ٥٥ .

(٢) ينظر الكشاف: ٢/٢٧٢ .

(٣) تحرير التحرير: ٢/٢٠٢ .

(٤) المرجع السابق: ٢١٤ .

(٥) المرجع السابق: ٢٠٧ .

واختيار كلمة "بعداً" دون كلمة هلاكاً ، للإشارة إلى أن هلاك هؤلاء القوم الظالمين إنما قصد به إبعادهم عن الفساد في الأرض، والسخرية بمن آمن وعمل صالحاً^(١). وقد كشف كثير من العلماء بعض الخصائص البلاغية التي تضمنتها هذه الآية^(٢). فالكلمات في الآية الكريمة جاءت في سياقها كاشفة عن صورة المعنى المقصود، ولا يمكن أن تقوم مقامها الكلمات التي تتقارب معها في المعنى، فجاءت الألفاظ في الآية الكريمة مؤتلفة مع المعنى، "لأن كل لفظة لا يصلح موضعها غيرها"^(٣).

ولو أن الإمام عبد القاهر أشار إلى هذه الفروق التي بين الألفاظ، وكشف عن دقة اختيار اللفظة في موضعها من النظم ما كان في ذلك إعطاء اللفظة من حيث هي لفظة فضيلة ومزية؛ لأن المزية والفضيلة ليستا في اللفظ ذاته ولكن في دقة اختيار اللفظ في موضعه من السياق ، وكما أن الإمام عبد القاهر لم يجعل المزية والفضيلة لمعاني النحو في ذاتها وفي أنفسها، وإنما جعل المزية في اختيار المعنى النحوي الكاشف عن صورة المعنى، فكان ينبغي عليه أن يجعل اختيار اللفظة دون غيرها في بناء النظم دخلاً في المزية والفضيلة؛ لأن مرجع التمييز ليس في الألفاظ من حيث هي ألفاظ مجردة، كما أنه ليس في معاني النحو من حيث هي مصطلحات وضعها النحاة، وإنما مرجع التمييز والفضيلة إلى حسن الاختيار، يستوى في ذلك اختيار لفظ دون لفظ واختيار معنى نحوي دون معنى آخر.

إن عبد القاهر بجعله المزية والفضيلة لمعاني النحو وحدها - كما يقول الدكتور محمد رجب البيومي- قد "أغفل إغفالاً تاماً مكانة اللفظ ومكان المقطع

(١) من بلاغة القرآن: ٥٦.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي: /٣٦٠؛ تحرير التحبير: /٦١١.

(٣) المرجع السابق: /٦١٣.

والفاصلة، مدعيا أن شيئا من ذلك لا قيمة له ما لم يراع النظام النحوى فى تركيبه، وفى ذلك بعض الغلو الذى ندفعه بما نمك من رأى^(١).

وينقل الدكتور البيومى تحليل الإمام عبد القاهر آية سورة هود التى سبق ذكرها "وقيل يا أرض.."، وعلق عليه بقوله: "أجل، جعل الجرجانى ما سماه بمبدأ العظمة فيما أسلف من القول، وعلى قياسه نستطيع أن نقول: وقيل يا أرض اشربى ماءك، ويا سماء امنعى، وأزيل الماء، ونفذ الأمر، واستقرت على الجودى، وقيل هلاكا للقوم الظالمين. فيتحقق بذلك كل ما جعله الجرجانى مبدأ العظمة وحده، ويوازى القول القول دون نقص، ولكن مهلاً فإن اختيار لفظ البلع دون الشرب، وكلمة اقلعى دون امنعى، وفعل قضى المبنى للمجهول دون نفذ المبنى للمجهول أيضا، واستوتت على الجودى دون استقرت، كل ذلك مما يرتفع بالآية إلى الإعجاز، وهو فى صميمه راجع فيما يرجع إليه اللفظ دون الإسناد... وذلك ما كان ينبغى أن يلتفت إليه هذا الدارس الحصيف، وما أحرأه أن يدخل اختيار اللفظ وجمال المقطع فى ترتيب النظم بحيلة فكرية، كما أدخل الاستعارة فيريح"^(٢). وأرى أن الحيلة التى كان من الممكن بها إدخال اللفظة فى النظم هى حسن اختيار اللفظة دون غيرها، كما أن حسن النظم فى اختيار معنى نحوى دون معنى آخر.

وبعد أن عرضنا موقف الإمام عبد القاهر من الألفاظ التى تتقارب معانيها اتضح الفرق بين نظرة الخطابى والقاضى عبد الجبار إلى هذه الألفاظ ونظرة الإمام عبد القاهر. فالخطابى جعل اللفظ أحد العناصر الثلاثة التى تقوم عليها بلاغة الكلام، بل إنه جعل العلم بالألفاظ صلب البلاغة وأساسها، وأن حسن اختيار اللفظة للمعنى المناسب من صميم البلاغة.

(١) خطوات التفسير البيبانى: /٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) المرجع السابق: /٢٢٥، ٢٢٦ بتصرف قليل.

والقاضي عبد الجبار جعل اختيار اللفظة للمعنى المناسب أحد العناصر التي يقوم بها عليها ضم الكلمات بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة، وعبر عن اختيار الكلمة بالإبدال. فحسن اختيار الكلمة عند الخطابي وعبد الجبار عنصر مهم بجانب النظم في إحداث المزية في الكلام.

أما الإمام عبد القاهر فلم يجعل اختيار اللفظة بمعناها المعجمي دون غيرها مما له دخل في الإعجاز البلاغي، ومرجع الإعجاز عنده هو النظم وحده القائم على معاني النحو.

ولعل عذر الإمام عبد القاهر في إرجاع الإعجاز البلاغي إلى النظم وحده أنه كان بصدد القضاء على ثنائية اللفظ والمعنى، هذه القضية المشهورة التي شاعت في النقد العربي، وانقسم النقاد فريقين: فريق يناصر اللفظ ويجعله الأساس في المزية والحسن، وفريق يناصر المعنى ويجعله موطن المزية وأساسها في المزية والحسن. فجاء الإمام عبد القاهر وقضى على هذه الثنائية، فأبطل أن يكون للفظ من حيث هو لفظ مفرد فضيلة ومزية، وكذلك مجرد المعنى لا ترجع إليه مزية، وإنما مرجع المزية إلى النظم والتأليف، وأنفق الإمام جهداً طيباً في الدفاع عن نظريته في الإعجاز، وإبطال هذه الثنائية، ولذلك لم يشر إلى دور اختيار اللفظ في بناء النظم. "فقد صرف عبد القاهر كل همه للدفاع عن قضية المعنى وفكرة النظم والصياغة، وأذهله طغيان تيار اللفظية على التفكير النقدي من قبله، فشغله حماسه لإيقاف هذا التيار الجارف عن رؤية بعض ما يتعلق بخصائص اللفظ الصوتية والموسيقية، وأثر هذه الخصائص فيما يحققه الشعر من قيمة ومن أثر"^(١).

"ولعل عذر عبد القاهر في أن لم يعن بالكلمة المفردة من هذا الجانب، هو انصراف همه إلى قضية الإعجاز، واعتقاده الذي صرح به كثيراً بأن الإعجاز لا

(١) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث: د/ محمد زكي العشماوى، ٣٢٩.

يرجع إلى الكلمة المفردة، لأن جميع ما فى القرآن من ألفاظ قد نطق بها العرب، وأن القرآن لم يأت منها بجديد يجهلونه، وإنما الجديد الذى أعجزهم هو تأليفها ونظمها، ولهذا انصرف إلى النظم، لا يلوى على شيء سواه، ولم ينظر إلى الكلمة إلا فى نطاق النظم، ومكانها منه، حتى إن حديثه عنها حين تجئ استعارة أو كناية أو تجنيساً كان فى نطاق النظم أيضاً^(١).

موقف الإمام من صور البيان ودورها فى الإعجاز:

نوه الإمام عبد القاهر بشأن صور البيان، ورفع مكانتها، وأعلى منزلتها، فقال عن الكناية والاستعارة والتمثيل والمجاز: "إنها الأقطاب التى تدور البلاغة عليها، والأعضاء التى تستند الفصاحة إليها، والطلبة التى يتنازعها المحسنون، والرهان الذى تجرب فيه الجياد، والنضال إلى تعرف به الإيدى الشداد، وهى التى نوه بذكرها البلغاء، ورفع من أقدارها العلماء، ولم يتعاط أحد من الناس القول فى الإعجاز إلا نكرها وجعلها العمد والأركان فيما يوجب الفضل والمزية"^(٢). وقال: "فما من ضرب من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغى أوجب الفضل والمزية"^(٣)، وجعلها من الكلام الذى أتاه الحسن من جهتين، اللفظ والنظم^(٤).

ومع تنويه الإمام بمكانة هذه الأجناس، إلا أنه لا يرتضى أن يكون الإعجاز البلاغى راجعاً إليها وحدها، وهذا ليس انتقاصاً من مكانتها وعلو منزلتها، ولكن لعدم تحقق هذه الصور البيانية فى كل سور القرآن وآياته، والتحدى كان بالإتيان بأى سورة من سور، طويلة كانت أم قصيرة، فقال عن الاستعارة: "ولا يمكن أن

(١) نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر والنقد العربى الحديث، د/ محمد نايل، ٧٥/.

(٢) دلائل الإعجاز: ٥٢٠/، ٥٢١ بتصرف قليل.

(٣) المرجع السابق: ٤٣٠/.

(٤) المرجع السابق: ٩٩/.

نجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز، وأن يقصر عليها، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة في مواضع من السور الطوال مخصوصة^(١).

فصور البيان وحدها لا تدخل في حقيقة الإعجاز، ولكنها تقوى شأن الإعجاز وتؤكدده، وحقيقة الإعجاز مقصورة على النظم المتحقق في كل آية وكل سورة، قال رحمه الله: "فإذا قلنا في لفظة "اشتعل" من قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ سورة: مريم الآية ٤. أنها في أعلى رتبة من الفصاحة، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها "الرأس" معرفاً بالألف واللام، ومقروناً إليهما "الشيب" منكرراً منصوباً^(٢)، وقال: "ولا تزال ترى الشبهة قد دخلت عليك في الكلام قد حسن من لفظه ونظمه، فظننت أن حسنه ذلك كله منه دون النظم، فتركته وطمحت ببصرك إلى اللفظ، وقدرت في حسن كان به وباللفظ، أنه للفظ خاصة"^(٣).

فصور البيان لها دخل في الإعجاز، وليس الإعجاز بها وحدها، وهي مع هذا لا يمكن أن تتحقق في الكلام إلا عن طريق النظم القائم على معاني النحو، فلا يمكن أن تكون اللفظة استعارة إذا ذكرت مقطوعة عن سياقها غير معلقة بغيرها، فمآل الأمر في الإعجاز إلى النظم وما يتوخاه المتكلم من معاني النحو، وصور البيان لا توجد إلا عن طريق النظم، فالنظم هو السبب في وجود هذه الصور، وهي من مقتضياته، قال رحمه الله في جوابه عن قول القائل: إن قولك: الإعجاز البلاغي بالنظم وحده، يخرج الاستعارة وضروب المجاز من أن يكون لها دخل في الإعجاز: "فإن قيل: قولك إلا النظم" يقتضى إخراج ما في القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ما هو به معجز، وذلك ما لا مساغ له. قيل ليس الأمر

(١) المرجع السابق: / ٣٩١.

(٢) المرجع السابق: / ٤٠٢، ٤٠٣.

(٣) المرجع السابق: / ٩٨، ١٠٠ بتصرف قليل.

كما ظننت، بل ذلك يقتضى دخول الاستعارة ونظائرها فيما هو به معجز، وذلك لأن هذه المعانى "التي هى الاستعارة والكناية والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها" من مقتضيات النظم، وعنه يحدث ، وبه يكون؛ لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها فى الكلم وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو. فلا يتصور أن يكون ههنا "فعل" أو "اسم" قد دخلته الاستعارة ، من دون أن يكون قد ألف مع غيره.

أفلا ترى أنه إن قدر فى "اشتعل" من قوله تعالى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ سورة مريم الآية ٤. أن لا يكون "الرأس" فاعلا له، ويكون "شيبا" منصوبا على التمييز، لم يتصور أن يكون مستعارة؟ وهكذا السبيل فى نظائر الاستعارة فاعرف ذلك^(١). وقال: "إن فى الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته"^(٢).

موقف الإمام من التجنيس والسجع:

يقرر الإمام عبد القاهر أن حسن الكلام وقبحه يرجعان إلى النظم والتأليف، أما الألفاظ المفردة المقطوعة من سياقها، فلا توصف بحسن أو قبح، بل لا يكون لها فائدة ما على الإطلاق، فقال: "ومن البين الجلى أن التباين فى هذه الفضيلة، والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة، ليس بمجرد اللفظ. كيف؟ والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"^(٣). ويرى الإمام أن حسن التجنيس والسجع يرجع إلى المعنى

(١) المرجع السابق: /٣٩٣.

(٢) المرجع السابق: /١٠٠.

(٣) أسرار البلاغة: /٤.

والنظم لا إلى اللفظ من حيث هو لفظ "لا يتصور أن يجب بهما ومن حيث هما فضل ، ويقع بهما مع الخلو من المعنى اعتداد"^(١).

إن حسن التجنيس والسجع لا يكون إلا إذا اقتضاهما المعنى، بحيث لا تؤدي صورة المعنى إلا بالتجنيس والسجع، ولا يمكن أن تقوم كلمة أخرى ليس فيها تجنيس أو سجع مقامها، لأن أداء المعنى بصورة كاملة لا يتحقق إلا عن طريق هذه الكلمة التي جاءت على صورة التجنيس والسجع، فاللفظة في النظم لا يمكن تغييرها أو استبدالها بأخرى دون أن يفقد النظم معناه، فليس هناك لفظة يمكن أن تقوم مقام الأخرى في الكشف عن صورة المعنى، ولو كانت اللفظتان متقاربتين في المعنى، لأن لكل لفظة ما يميزها عن غيرها ويجعلها أنسب وأشكل للمعنى - قال الجاحظ: "إذا لم تكن القوافي مطلوبة مجتلبة، أو ملتزمة متكلفة، وكان ذلك كقول الأعرابي لعامل الماء: "حلنت ركابي، وخرقت ثيابي، وضربت صحابي" قال: "أو سجع أيضا؟" قال الأعرابي: فكيف أقول؟ لأنه لو قال حلنت إبلتي أو جمالي أو نوقتي أو بعراني أو صرمتي، لكان لم يعبر عن حق معناه"^(٢). وعلق الإمام عبد القاهر على إنكار الأعرابي على إنكار عامل الماء السجع بقوله: "وذاك أنه لم يعلم أصلح لما أراد من هذه الألفاظ، ولم يره بالسجع مخرلاً بمعنى، أو محدثاً في الكلام استكراها، أو خارجاً إلى تكلف واستعمال لما ليس بمعتاد في غرضه"^(٣).

وقال الإمام "فقد تبين من هذه الجملة أن المعنى المقتضى اختصاص هذا النحو بالقبول هو أن المتكلم لم يقدر المعنى نحو التجنيس والسجع، بل قاده المعنى إليهما، وعثر به عليهما، حتى إنه لو رام تركهما إلى خلافهما مما لا تجنيس فيه

(١) دلائل الإعجاز: / ٥٢٣.

(٢) البيان والتبيين: ٢٨٨/١ بتصرف قليل.

(٣) أسرار البلاغة: / ١٣، ١٤.

ولا سجع، لدخل من عقود المعنى وإدخال الوحشة عليه، فى شبيهه بما ينسب إليه المتكلف للتحنيس المستكره، والسجع النافر^(١).

وإذا كان المعنى هو الذى يقود المتكلم نحو التحنيس والسجع، فإنهما يأتیان فى صورة حسنة لا تكلف فيها ولا إسراف، لأن المعنى هو الذى طلبهما، ولم يتعمد المتكلم الإتيان بهما، "ومن ههنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه، وأحقه بالحسن وأولاه، ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه، وتأهب لطلبه"^(٢).

فالجناس والسجع يرجعان إلى النظم والتأليف، والحسن المقبول منهما هو ما اقتضته صورة المعنى، بحيث لا تظهر هذه الصورة على الوجه الأكمل إلا باختيار هذه اللفظة التى فيها تجنيس أو سجع، وقد عرفنا أن صورة المعنى ناتجة عن توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التى تؤم، وعلى هذا لا نذهب بعيداً إذا قلنا إن التجنيس والسجع من مقتضيات النظم، وأن تحققهما فى الكلام ناتج عن معانى النحو.

رأى الإمام عبد القاهر فى المعانى:

المراد بالمعانى هنا عند الإمام الأغراض والمقاصد التى يتضمنها الكلام، من حكمة أو مثل أو معنى أخلاقى أو معنى غريب نادر، ويقرر الإمام أن المعانى الداعية إلى مكارم الأخلاق، والمشتملة على الحكمة والفكرة النافعة مما يشرف به الكلام، وتعلو مرتبته، ولكنه لا يستقل وحده بالمزية والحسن فى الكلام، قال رحمه الله: "واعلم أنهم لم يعيبوا تقديم الكلام بمعناه من حيث جهلوا أن المعنى إذا كان أدبا وحكمة، وكان غريبا نادراً، فهو أشرف مما ليس كذلك "بل عابوه من حيث كان من حكم من قضى فى جنس من الأجناس بفضل أو نقص، أن لا يعتبر فى قضيته تلك إلا الأوصاف التى تخص ذلك الجنس وترجع إلى حقيقته، وأن لا

(١) المرجع السابق: ١٤/.

(٢) المرجع السابق: ١١/.

ينظر فيها إلى جنس آخر، وإن كان من الأول بسبيل، أو متصلاً به اتصال ما لا ينفك عنه^(١)، وقال: "كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه" وكما أنا لو فضلنا خاتماً على خاتم، بان تكون فضة هذا أجود، أو فسه أنفس، لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم "كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه، أن لا يكون تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام"^(٢).

ويقرر الإمام عبد القاهر أن إنكار هذا المذهب أمر متفق عليه عند علماء البلاغة، ويذكر تشدد إنكار الجاحظ هذا المذهب، وينقل عبارة الجاحظ المشهورة "وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي، ... وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير"^(٣).

وينبه الإمام إلى خطورة هذا المذهب، وأنه يؤدي بقائله من حيث لا يشعر إلى إنكار الإعجاز "واعلم أنهم لم يبلغوا في إنكار هذا المذهب ما بلغوه إلا لأن الخطأ فيه عظيم، وأنه يفضي بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز ويبطل التحدى من حيث لا يشعر، وذلك أنه إن كان العمل على ما يذهبون إليه، من أن لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى، وحتى يكون قد قال حكمة أو أدبا، واستخرج معنى غريباً أو تشبيهاً نادراً، فقد وجب اطراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة، وفي شأن النظم والتأليف، وبطل أن يجب بالنظم فضل، وأن تدخله المزية"^(٤).

* * *

(١) دلائل الإعجاز: / ٢٥٤.

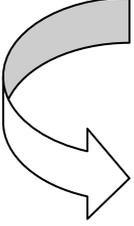
(٢) المرجع السابق: / ٢٥٥.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز: / ٢٥٥، ٢٥٦ بتصرف قليل.

(٤) المرجع السابق: / ٢٥٧.



الفصل الثاني



دراسة تطبيقية

للكشف عن دور اللفظة

في البلاغة القرآنية



المبحث الأول

اختيار اللفظة من بين الألفاظ التي تتقارب معناها في المعنى

بلغ القرآن الكريم الغاية في انتقاء الألفاظ المناسبة للغرض المقصود، فجاءت كل لفظة في مقامها، بحيث يستحيل توفية الغرض المقصود إلا بهذه اللفظة، ولو أجهد الإنس والجن أنفسهم في البحث عن لفظة أخرى تؤدي ما أدته اللفظة القرآنية لعجزوا. قال ابن عطية "وكتاب الله لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد"^(١).

وقد نبه الباقلائي إلى أن لفظة القرآن لا تعادلها لفظة في لغة العرب، وأن غيرها لا يصلح مكانها، وذلك في حديثه عن كلمة "ليأخذوه" في قوله تعالى ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ سورة غافر: الآية ٥. فليست هناك كلمة أوفى في الدلالة على المعنى المراد من هذه الكلمة، "وهل تقع في الحسن موقع قوله "ليأخذوه" كلمة؟ وهل تقوم مقامه في الجزالة لفظة؟ وهل يسد مسده في الأصالة نكتة؟ لو وضع موضع ذلك ليقتلوه أو "ليرجموه" أو "لينفوه" أو "ليطردوه" أو "ليهلكوه" أو "ليذلوه"، ونحو هذا، ما كان ذلك بديعاً ولا بارعاً، ولا عجبياً ولا بالغاً. فانقد موضع هذه الكلمة، وتعلم بها ما تذهب إليه من تخير الكلام، وانتقاء الألفاظ والاهتداء إلى المعاني... فانظر

إلى ما قال من ردّ عجز الخطاب إلى صدره بقوله تعالى ﴿فَأَخَذَتْهُمُ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ سورة غافر: الآية ٥"^(٢).

وقد ذكر الباقلائي من أسرار اختيار كلمة "ليأخذوه" دون غيرها تحقق ردّ عجز الخطاب إلى صدره، وهو أمر لفظي يرجع إلى التناسب بين الألفاظ، والبلاغة

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٩/.

(٢) إعجاز القرآن للباقلاني: ١٩٧، ١٩٨ بتصرف قليل.

القرآنية يتحقق فيها التناسب اللفظي، ويتحقق فيها فائدة معنوية اقتضاها المعنى المقصود، فكلمة "ليأخذوه" صورت واستوعبت كل ما يمكن أن يفعله هؤلاء برسولهم، واختير هذا الفعل هنا ليشمل مختلف ما همت به كل أمة برسولها من قتل أو غيره^(١).

فهناك ألفاظ تتقارب معانيها إلى حد يوهم أنها مترادفة، ولكن لكل لفظ خاصية يتميز بها عن غيره من الألفاظ، فيختار هذا اللفظ دون غيره لأن الخاصية التي فيه هي الأوفى بالمقام، والأوفق بالغرض المقصود، وهذا ما دفع بعض العلماء إلى التأليف في الكشف عن الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، أمثال أبي هلال العسكري والراغب الأصفهاني، فقد ألف أبو هلال كتابه "الفروق اللغوية"، وقال في سبب تأليفه: "ثم إنى ما رأيت نوعاً من العلوم وفناً من الفنون إلا وقد صنّف فيه كتب تجمع أطرافه، وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معانٍ تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والإرادة والمشئنة، والغضب والسخط، والخطأ والغلط، والكمال والتمام، والحسن والجمال، والفصل والفرق، والسبب والآلة، والعام والسنة، والزمان والمدة، وما شاكل ذلك، فإنى ما رأيت في الفرق بين هذه المعانى وأشباهها كتاباً يكفى الطالب، ويقنع الراغب، مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام، والوقوف على حقائق معانيه، والوصول إلى الغرض فيه، فعملت كتابي هذا مشتملاً على ما تقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير"^(٢). وألف الراغب الأصفهاني كتابه "معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم"، نبه في مقدمته إلى أهمية معرفة ألفاظ القرآن الكريم ومكانتها، وأشار إلى عزمه على تأليف كتاب يكشف فيه عن الفروق بين الألفاظ المترادفة فقال: فألفاظ القرآن هي لب كلام العرب وزبدته،

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور: ج ٨٥/٢٤.

(٢) الفروق اللغوية: ٧.

وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حدائق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم. وأتبع هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل - بكتاب ينبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته، نحو ذكره القلب مرة والفؤاد مرة والصدر مرة، ونحو ذلك مما يعده من لا يحق الحق ويبطل الباطل أنه باب واحد، فيقدر أنه إذا فسر "الحمد لله" بقوله "الشكر لله"، و "لا ريب فيه" بـ "لا شك فيه" فقد فسر القرآن ووفاه التبيان^(١).

وقد اهتم العرب بالألفاظ ومعرفة الفروق التي بينها، وتمييز ما يصلح للغرض المقصود من غيره، قال أبو هلال: "وتمييز الألفاظ شديد، أخبرنا أبو أحمد أن رجلاً أنشد ابن هرمة قوله:

بإله ربك إن دخلت فقل لها .: هذا ابن هرمة قائماً بالباب

فقال ابن هرمة: ما كذا قلت؛ أكنت أتصدق؟ قال: فقاعداً، قال: كنت أبول؟ قال فماذا؟ قال: واقفاً. ليتك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى^(٢). فابن هرمة لم يعجبه قوله "قائماً؛ لأنها تدل على إقامة دائمة ومستمرة، وأنه ثقيل الظل لا يبرح بابها، والأنسب بالمقام هنا "واقفاً" كما اهتدى إليه، فهي تدل على قصر المدة التي وقفها بالباب.

وقد أشار الجاحظ إلى دقة أسلوب القرآن في اختيار ألفاظه، بحيث لا يمكن استبدال اللفظة فيه بلفظة أخرى، وهذا لا يتحقق في كلام الناس؛ لأنهم لا يفرقون بين هذه الألفاظ التي تتقارب معانيها، "وقد يستخف الناس ألفاظ ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها، ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم: /المقدمة/ن.

(٢) الصناعتين: /٦٨.



إلا فى موضع العقاب أو فى موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع فى حال القدرة والسلامة، وكذلك المطر؛ لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا فى موضع الانتقام، والعامّة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث،... لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال^(١).

إن اللفظة القرآنية تكتسب دلالة باقترانها مع أخواتها فى النظم، فهى تقترن بما يشاكلها من الألفاظ، ولو استعملت هذه اللفظة فى نظم آخر لا مشاكلة بينها وبين ألفاظه ما كان لها هذا الحسن، قال ابن الأثير: "ومن عجيب ذلك أنك ترى اللفظتين تدلان على معنى واحد، وكلاهما حسن فى الاستعمال، إلا أنه لا يحسن استعمال هذه فى كل موضع تستعمل فيه هذه، بل يفرق بينهما فى مواضع السبك، وهذا لا يدركه إلا من دق فهمه وجل نظره، من ذلك القلب والفؤاد، فهما سواء فى الدلالة، ولم يستعمل فى القرآن أحدهما فى موضع الآخر"^(٢).

فالقلب والفؤاد معناهما متقارب، بحيث يفسر أحدهما بالآخر، قال الفيروزآبادى: "القلب: الفؤاد"^(٣)، ومع تقارب المعنى فيهما إلا أن لكل لفظاً خاصة تميزها عن الأخرى، وتجعلها أنسب للسياق. فالفؤاد مشتق من التفؤد وهو التوقد، ولهذا استعمله القرآن الكريم فى المقامات التى فيها توقد واحتراق، سواء كان التوقد حسياً كما فى قوله تعالى: ﴿نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ*الَّتِي تَطَّلَعُ عَلَى الْأَقْفِدَةِ﴾ سورة الهمزة: الآيتان ٦، ٧. قال أبو السعود: "وتخصيصها بالذكر لما أن الفؤاد أطف ما فى الجسد، واشد تألماً بأذى يمسه"^(٤). أم كان معنوياً،

(١) البيان والتبيين: ٢/١.

(٢) المثل السائر: ٢١١/١، ٢١٢ بتصرف قليل.

(٣) بصائر ذوى التمييز: ٤/٢٨١.

(٤) تفسير أبى السعود: ٥/٩٢.

بمعنى شدة التشوق والحنين، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا ۗ إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ سورة القصص: الآية ١٠. فلم يقل قلب أم موسى؛ لأن شدة التشوق وفرط الجزع على فراق رضيعها يناسبه الفؤاد، قال الراغب: "الفؤاد كالقلب، لكن يقال له فؤاد إذا اعتبر فيه معنى التفؤد أى التوقد"^(١).

والقلب "اسم للجارحة، وسمى بذلك لأنه الجارحة التي تتقلب بالأفكار والعزوم"^(٢)، ومحل القلب الصدر، والقلب هو الأصل والأساس في أعمال كل الجوارح، فأعمال الجوارح تابعة لعمل القلب، ولولا تحقق البواعث والإرادات في القلوب لما حصلت أعمال الجوارح، فالقلب هو المسؤول عن أعمال الجوارح التي منها الفؤاد، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۗ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ سورة الإسراء: الآية ٣٦.

ولهذا جاء قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ ولم يقل "على فؤادها"؛ لأن الفؤاد توقف من شدة الشوق والحنين إلى موسى عليه السلام، بينما القلب باق كما هو، وقد ربط الله على قلبها بتقويته وإلهامها الصبر على فراق رضيعها. فالقلب والفؤاد لا يصلح أحدهما في مكان يصلح فيه الآخر، لاختلاف المعنى فيهما، وقد جاء وصف القلب بالرفقة، والفؤاد باللين في قوله ﷺ: "أهل اليمن أرق قلوبا وألين أفئدة"^(٣)، وهذا دليل على أنهما مختلفان.

الزوج والمرأة والحليلة والمحصنة والزوج والبعل:

إن اللفظة القرآنية تحتل مكانها في الجملة متناسقة ومتلائمة مع أخواتها ومناسبة للمقام نتيجة دقة اختيار هذه اللفظة دون سائر الألفاظ التي تتقارب معها

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن: /٣٨٣.

(٢) الفروق اللغوية: /١٣٢، ١٣٣ بتصرف قليل.

(٣) بصائر ذوى التمييز: /٤، ٢٨٨.

فى المعنى، ومن هنا يستحيل استبدال هذه اللفظة بأخرى، قال ابن طباطبا: "وللمعاني ألفاظ تشاكلها فتحسن فيها وتقبح فى غيرها، فهى لها كالمعرض للجارية الحسناء التى تزداد حسنا فى بعض المعارض دون بعض"^(١).

تأمل حديث القرآن عن الأنثى التى ارتبط بها الرجل عن طريق الزواج، فتجد انه قد عبر عنها بزواج الرجل فى مواضع، وبامرأة الرجل فى مواضع أخرى، وعبر عنها بالصاحبة تارة وبالحييلة والمحصنة تارة أخرى، كما عبر عن الرجل بالزوج فى معظم المواضع، وبالبعل فى بعض المواضع، وجاء كل لفظ من هذه الألفاظ فى موضعه دقيقا فى الدلالة على المعنى المقصود، بحيث يستحيل أن يقوم لفظ آخر مقامه.

فقد جاء التعبير عن امرأة الرجل بالزوج إذا كانت العلاقة الزوجية بينهما قائمة على دين صحيح، وكان بينهما توافق واقتران، وتشابه وتجانس وانسجام، قال الراغب: "يقال لكل واحد من القرينين من الذكر والأنثى فى الحيوانات المتزاوجة زوج، ولكل قرينين فيها وفى غيرها زوج كالخف والنعل، قال تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ سورة القيامة: الآية ٣٩، وقال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ سورة البقرة: الآية ٣٥، فلفظ الزوج يدل على الشبيهة والقرين والنظير، كما فى قوله تعالى: ﴿...إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾^(٢) سورة طه: الآية ٥٣، أى أشباها وأقرانا، وقال تعالى: ﴿أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ سورة طه: الآية ٥٣، أى أزواجا متشابهة، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ سورة التكوير: الآية ٧. فقد قيل معناه قرن كل شيعة بمن شايعهم فى الجنة والنار"^(٣).

(١) عيار الشعر: ٨/.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٢٢٠/.

(٣) المصدر السابق: ٢٢٠/، ٢٢١/.

فإذا كانت العلاقة بين الزوجين قائمة على التشابه والتوافق والتناسب والتشاكل عبر عن امرأة الرجل بزوجه، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ سورة البقرة: الآية ٣٥، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ سورة الأحزاب: الآية ٥٠، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ* إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ...﴾ سورة المؤمنون: الآيتان ٥، ٦. ولهذا عبر القرآن في آية المواريث عن امرأة الرجل بالزوج؛ لأن التوارث يقتضى التوافق والتشابه فى الدين، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ سورة النساء: الآية ١٢. فإذا اختلف دين أحد الزوجين فلا توارث بينهما، ولا يعبر عن المرأة بالزوج وإنما يعبر عنها بالمرأة، وجاء التعبير عن الانثى بلفظ امرأة بدون إضافة إذا كانت المرأة لا زوج لها كما فى قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ سورة القصص: الآية ٢٣، أو كان هناك شقاق بين الزوجين قد يودى إلى انقطاع العلاقة الزوجية، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ سورة النساء: الآية ١٢٨، أو كان المراد بها فرداً من جنس الإناث، كما فى قوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ سورة البقرة: الآية ٢٢٨. وجاء التعبير عنها بامرأة فلان بالإضافة إلى الرجل فى عدة مقامات، فى مقام الحديث عن انقطاع صلتها بزوجها بسبب موت الزوج، كما فى قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ سورة آل عمران: الآية ٣٥. أو انقطاع صلتها بزوجها بسبب الاختلاف فى العقيدة، كأن تكون كافرة ويكون زوجها مؤمناً، أو تكون مؤمنة ويكون زوجها كافراً، كما فى قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ..﴾ سورة التحريم: الآية ١٠. فامرأة سيدنا نوح وامرأة سيدنا لوط عليهما السلام كانتا كافرتين، فعبر عنهما بلفظ المرأة للاختلاف فى الدين، وفى قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ سورة التحريم: الآية ١١. فلما كانت مؤمنة وكان زوجها

كافراً عبر عنها بلفظ المرأة للاختلاف في العقيدة، ويندرج تحت هذا العقيدة القائمة على غير دين صحيح، فالزواج حلية شرعية، وهو من أمر الدين، ولهذا عبر القرآن عن زوج أبي لهب بامرأته في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ سورة المسد: الآية ٤.، وعبر عن زوج عزيز مصر بامرأته في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِأَمْرَاتِهِ﴾ سورة يوسف: الآية ٢١.، وجاء التعبير عنها بالمرأة أيضاً مع التوافق في العقيدة، ومع كون العقيدة قائمة على دين صحيح، وذلك في الحديث عن زوج سيدنا إبراهيم وزوج سيدنا زكريا عليهما السلام، في قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ أَمْرَاتُهُ فِي صِرَّةٍ فَصَكَتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ سورة الذاريات: الآية ٢٩. وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أُنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ سورة مريم: الآية ٨.، وذلك لعدم تحقق الحياة الزوجية بينهما بصورة تامة، فهناك مانع من الإنجاب، وهو عقر المرأة، والإنجاب هو الهدف من الحياة الزوجية، فإذا كانت المرأة عاقراً فإن الزوجية لا تتحقق في أتم صورها وحالاتها، وحينئذ يعبر عنها بامرأة فلان. فان زال المانع من الإنجاب، وأصبحت المرأة سالحة للحمل ولم تعد عاقراً، وتحققت الحياة الزوجية بصورة تامة جاء التعبير عنها بالزوج، كما في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ سورة الأنبياء: الآية ٩٠.، فهي الآن سالحة للحمل بعد أن أصلحها الله، فناسب ذلك أن يعبر عنها بالزوج، وهي في حالة عدم تحقق الزوجية بصورة كاملة بسبب العقر امرأته وليست زوجة.

وقد أفصح ابن قيم الجوزية عن السر في التعبير بالمرأة دون الزوج في مقام الحديث عن نساء الكفار، والحديث عن اختلاف الدين بين الزوجين، وعن السر في التعبير عن نساء المؤمنين بالزوج، أفصح عن ذلك بحديث قريب مما ذكرناه، فقال: "إن السر في ذكر المؤمنين ونسائهم بلفظ الأزواج أن هذا اللفظ مشعر بالمشاكلة والمجانسة والاقتران، كما هو المفهوم من لفظه، فإن الزوجين



هما الشيطان المتشابهان المتشاكلان والمتساويان، ومنه قوله تعالى: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ سورة الصافات: الآية ٢٢. قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -: أزواجهم أشباههم ونظراؤهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ سورة التكوير: الآية ١١. أى قرن بين كل شكل وشكله فى النعيم والعذاب، ولا ريب أن الله سبحانه قطع المشابهة والمشاكلة بين الكفار والمؤمنين، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ سورة الحشر: الآية ٢٠.، وقطع سبحانه المقارنة بينهما فى أحكام الدنيا، فلا يتوارثان ولا يتناكحان، ولا يتولى أحدهما صاحبه، فكما انقطعت الوصلة بينهما فى المعنى انقطعت فى الاسم، فأضاف فيها المرأة بلفظ الأنوثة المجرى دون لفظ المشاكلة والمشابهة، فتأمل هذا المعنى تجده أشد مطابقة لألفاظ القرآن ومعانيه، ولهذا وقع على المسلمة امرأة الكافر، وعلى الكافرة امرأة المؤمن لفظ المرأة دون الزوجة، تحقيقاً لهذا المعنى والله أعلم. وتأمل هذا المعنى فى آية المواريث وتعليقه سبحانه التوارث فيها بلفظ الزوجة دون المرأة، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ سورة النساء: الآية ١٢. إذاناً بأن هذا التوارث إنما وقع بالزوجية المقتضية التشاكل والتناسب، والمؤمن والكافر لا تشاكل بينهما، ولا تناسب فلا يقع بينهما التوارث، وأسرار مفردات القرآن ومركباته فوق عقول العالمين^(١).

وقد وسعنا دائرة التناسب والتشاكل والتشابه بين الزوجين فأدخلنا فيه صلاحية المرأة للإيجاب، بحيث تتحقق الحياة الزوجية بصورة تامة بين الزوجين، وحينئذ يعبر عنها بالزوج لا بالمرأة، فإذا كان هناك مانع عند المرأة من الإيجاب فإن التناسب والتشاكل لم يتحققا بصورة تامة، ولهذا يعبر عنها بالمرأة، كما جاء فى الحديث عن امرأة سيدنا إبراهيم وامرأة سيدنا زكريا، وبهذا يعرف السر فى

(١) جلاء الأفهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام: /١٣١، ١٣٢ بتصرف قليل.

التعبير عن امرأة سيدنا زكريا بامرأته فى أكثر من موضع، والتعبير عنها بزوجه فى موضع واحد، وفى موضع الإخبار عن كونها عاقراً عبر عنها بالمرأة، وفى موضع التبشير بالولد وإزالة المانع من الإنجاب عبر عنها بالزوج.

وهناك فرق فى الحديث عن أزواج الدنيا اللاتى يتزوجهن الرجال، والحديث عن أزواج الجنة اللاتى خلقهن الله لأصحاب الجنة، فأزواج الدنيا يرتبط بهن الرجال عن طريق عقد النكاح، فيقال زوجتك فلانة، فالفعل "زوج" يعدى إلى المفعول الثانى بنفسه، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ سورة الأحزاب: الآية ٣٧، لأن الفعل فيه مشتق من الزوج وهو يطلق على امرأة الرجل ورجل المرأة، أما أزواج الجنة فلا يكون الارتباط بهن بعقود النكاح كما فى الدنيا، ولهذا عدى الفعل بالباء كما فى قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ سورة الدخان: الآية ٥٤؛ لأن الفعل هنا ليس مشتقا من الزوج وإنما هو بمعنى قرناهم بحور عين يأنسون بهن فى الجنة، قال الراغب: "ولم يجئ فى القرآن زوجناهم حوراً، كما يقال زوجته امرأة تنبيها أن ذلك لا يكون على حسب المتعارف فيما بيننا من المناكحة"^(١).

وأما صاحبة فمعناها زوج الرجل، وسميت بذلك لأنها تلازم زوجها وتصاحبه فى معظم احواله، قال الراغب: "ولا يقال فى العرف إلا لمن كثرت ملازمته"^(٢)، وقد جاء التعبير عن زوج الرجل بصاحبه فى عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾ سورة عبس: الآية ٣٤-٣٦، وإنما ذكرت بوصف صاحبة الدال على القرب والملازمة دون وصف الزوج؛ لأن المرأة قد تكون غير حسنة العشرة لزوجها، فلا يكون

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن: / ٢٢١.

(٢) المصدر السابق: / ٢٨٢.

فراره منها كناية عن شدة الهول، فذكر بوصف الصاحبة^(١)، فالمناسب لشدة الهول والفرار من هؤلاء الذين يتعلق بهم الإنسان أشد التعلق التعبير بالصاحبة، فمع شدة قربها منه وكثرة ملازمتها له يفر منها، وهذا المعنى لا يتحقق في التعبير بالزوج؛ لأنه يدل على التشابه والتماثل دون كثرة الملازمة وشدة القرب.

وأما الحليلة فهي الزوج أيضاً، والحليل زوج المرأة، وسميا بذلك إما لحل كل واحد منهما إزاره للآخر، وإما لنزوله معه، وإما لكونه حلالاً له^(٢)، وقد عبر القرآن الكريم عن زوج الرجل بحليلته في قوله تعالى: ﴿وَحَالَئُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ سورة النساء: الآية ٢٣، فما السر في التعبير هنا عن أزواج الأبناء بالحلائل دون الأزواج؟ لعل السر في ذلك - والله أعلم بمراده - أن المقام هنا مقام الحديث عن المحرمات من النساء، وقد صدرت الآية بلفظ "حرم" في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ سورة النساء: الآية ٢٣، والمناسب للتحريم التعبير بالتحليل، لأن الضد يظهر حسنه الضد، وفي هذا تأكيد للتحريم وتنفير من الزواج بحلائل الأبناء، فحليلة الابن الصلبي محرمة على أبيه، وهذه اللفظة "حلائل" أظهرت لنا الشئ ونقيضه وجها لوجه ودفعة واحدة، وأكدت التحريم، إذ الضدان لا يجتمعان، فمن أحلت للابن حرمت على أبيه.

وذكر الألوسى سراً آخر في التعبير بالحليلة دون الزوجة، وهو أن الحليلة لفظ عام يشمل الزوج ومملوكة الابن، ومملوكة الابن محرمة على الاب كالزوجة، فغير بالحليلة ليشمل الزوجة والمملوكة، قال الألوسى: "السر في التعبير بها هنا دون الأزواج أو النساء أن الرجل ربما يظن أن مملوكة ابنه مملوكة له بناء على أن الولد وماله لأبيه، فلا يبالي بوطنها وإن وطنها الابن، فنهوا على تحريمها

(١) التحرير والتنوير: ج ٣٠/١٣٦.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ١٢٨.



بعنوان صادق عليها وعلى الزوجة صدق العام على أفرادها، للإشارة إلى انه لا فرق بينهما فتدبير^(١).

وأما المحصنة فقد جاء التعبير بها عن المرأة المتزوجة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ..﴾ سورة النساء: الآية ٢٤. المحصنات جمع محصنة بفتح التاء، والمراد بها هنا المتزوجة، قال أحمد بن فارس نقلا عن ثعلب: "كل امرأة عفيفة فهي محصنة ومحصنه، وكل امرأة متزوجة فهي محصنه لا غير، قال ويقال لكل ممنوع محصن"^(٢). وقد أجمع القراء كما قال أبو عبيدة على فتح الصاد من قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ..﴾ وقرئ في سائر المواضع بالفتح والكسر. فقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ..﴾ في هذه الآية معطوف على الأصناف المحرمة في الآية التي قبلها، والمراد بالمحصنات النساء المتزوجات، والدليل على ذلك أنه لا سبب لتحريمهن في هذا الموضع إلا كون أزواجهن منعنهن أن يتزوجهن رجل آخر، فهن قد أحصن بالزواج، وجاء التعبير القرآني بـ "والمحصنات" دون الأزواج أو المتزوجات، لأن في لفظة المحصنات تأكيدا للتحريم، وذلك بذكر سببه وهو إحصان أزواجهن لهن من أن يتزوجهن رجل آخر، هذا بالإضافة إلى ما تشعر به مادة الإحصان من شدة المنع والحماية من أن يصل إلى المرأة المتزوجة رجل آخر، فالزوج حصن حصين لزوجته لا يسمح لأحد بالاقتراب منها.

وجاء التعبير عن زوج المرأة بالبعل في ستة مواضع، وعبر عنه بالزوج في مواضع كثيرة، فما السر في التعبير عنه بالبعل دون الزوج؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال نعرض معنى كلمة "بعل" في اللغة، قال ابن منظور: "البعل: الزوج،

(١) روح المعاني: م ٣ ج ٤/٤٠٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٦٩/٢.



وإنما سمي زوج المرأة بعلاً لأنه سيدها ومالكها^(١)، وقال الراغب : "البعل: هو الذكر من الزوجين، ولما تصور من الرجل الاستعلاء على المرأة فجعل سائسها والقائم عليها سمي باسمه كل مستعل على غيره، وبنى من لفظ البعل المباعلة والبعال كناية عن الجماع"^(٢). أما عن السر في التعبير بالبعل دون الزوج فإن لكل موضع سره كما سنرى، من هذه المواضع قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا...﴾ سورة البقرة: الآية ٢٢٨. تتحدث الآية عن الطلاق الرجعي وحق الرجل في إرجاع زوجته ما دامت في العدة، وقد عبر عن الأزواج بالبعولة؛ لأن الذي يملك حق المراجعة في زمان التربص هو السيد والمالك والمستعلى على الزوجة، ولا يفصح عن هذا المعنى إلا لفظ البعل، ولأن المراجعة تكون بمجامعة الرجل مطلقته طلاقاً رجعياً قبل انقضاء عدتها، فناسب ذلك التعبير بالبعل، لأن من معانى البعال الجماع، قال الألوسى: "ففى اختيار لفظ البعولة إشارة إلى أن أصل الرجعة بالمجامعة"^(٣)، فالرجل لا يكون بعلاً للمرأة حتى يدخل بها، وذلك أن البعال النكاح والملاعبة^(٤).

وإذا وقع الطلاق وانقضت العدة أصبح قرار الرجعة فى يد الزوجة ووليها، ولم يعد الزوج هو السيد والمالك والمستعلى على الزوجة، وحينئذ يعبر عن الرجل بالزوج لا بالبعل، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ سورة البقرة: الآية ٢٣٢. فقال "أزواجهن" باعتبار ما كانوا عليه، ولم يقل بعولتهن؛ لأن الأمر فى هذه الحالة ليس فى يده بل فى يد المرأة ووليها، بل إن القرآن أسند النكاح

(١) لسان العرب: مادة بعل.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٥٢/.

(٣) روح المعانى: م ٢ ج ٢٠٢/٢.

(٤) الفروق اللغوية: ٢٣٤/.

إليها فقال: ﴿يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ولم يأت في القرآن إسناد النكاح إلى المرأة إلا في موضعين، هذا الموضع الذي نتحدث عنه، والموضع الآخر عند الحديث عن وقوع الطلقة الثالثة، فلا تحل له حتى تتزوج زوجاً غيره، قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

فالتعبير بالبعل في هذين الموضعين لا يتناسب مع المقام والسياق، وكيف يعبر بالبعل هنا والبعل هو السيد والمالك وصاحب القرار، فهو يَنْكِحُ لَا يَنْكُحُ.

وجاء التعبير بالبعل في مقام النهي عن إبداء الزينة إلا للزوج والمحارم من جهة النسب والصهر والذين لا حاجة لهم إلى قربان النساء والأطفال قبل سن المراهقة وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾ سورة النور: الآية ٣١. فعبر عن الأزواج بالبعولة لأنه سبق بإبداء الزينة من المرأة، وإبداء الزينة يناسبه لفظ البعل، قال ابن منظور: "وتبعلت المرأة أطاعت زوجها، وتبعلت له تزينت"^(١)، وجاء ذكر البعولة في مقدمة الأصناف المستثناة من النهي عن إبداء الزينة "لأنهم المقصودون بالزينة، ولهم أن ينظروا إلى جميع بدنهن"^(٢).

ومن مواضع التعبير بالبعل حكاية القرآن تعجب زوج سيدنا إبراهيم واستبعادها أن تلد وهي وزوجها على حالة منافية للولادة قال تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ سورة هود: الآية ٧٢. فعبر عن الزوج بالبعل لأن السياق يتحدث عن الولادة في مرحلة سنية لا يتوقع حدوثها، نظراً لأن الزوجين قد بلغا من الكبر عتياً، ولأن المرأة كانت عاقراً، والمناسب للولادة التعبير بالبعل؛ لأن الولادة لا تكون إلا بالبعال وهو مباشرة الزوج وزوجه.

(١) لسان العرب: مادة بعل.

(٢) تفسير أبي السعود: ٨٤/٤.

وجاء التعبير بالبعل في سياق الحديث عن نشوز الرجل بترك زوجته وإعراضه عنها بان يمنعها نفسه ونفقتة والمودة التي بينهما، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ سورة النساء: الآية ١٢٨. واقتضى السياق هنا التعبير بالبعل؛ لأن هنا تبرما وضجراً واضطراباً من قبل الزوج تجاه زوجته، ومن معانى البعل التبرم والاضطراب، قال ابن منظور: "وبعل بأمره بعلاً، فهو بعل: برم فلم يدر كيف يصنع"^(١).

الولد والغلام والمولود:

جاء التعبير بالولد حكاية عن السيدة العذراء في سورة آل عمران في معرض الحديث عن تعجبها واستعظامها قدرة الله سبحانه من أن تلد من غير أن يمسه بشر، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ سورة آل عمران: الآية ٤٧. وجاء التعبير بالغلام حكاية عنها أيضاً في سورة مريم في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ سورة مريم: الآية ٢٠. فما السر في التعبير بالولد في آية آل عمران، والتعبير بالغلام في آية مريم؟ بالتأمل في آية آل عمران نجد أنها جاءت عقب بشارة الملائكة السيدة العذراء بولادة ابن بدون أن يمسه بشر، وهذا الابن منسوب إليها، لأنه ولد من غير أب، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ سورة آل عمران: الآية ٤٥. والمناسب للبشارة بالولادة من غير أن يمسه بشر التعبير بالولد "أنى يكون لى ولد" والولد لفظ عام يشمل الذكر والأنثى، فتعجبها واستعظامها منصب إلى الولادة بهذه الطريقة بدون النظر إلى نوع المولود سواء كان ذكراً أم أنثى، قال الفيروزآبادى: فعبر بالولد "لأن في هذه السورة تقدم ذكر المسيح وهو

(١) لسان العرب: مادة بعل.

ولدها"^(١)، أما فى آية سورة مريم فقد عبر فيها بالغلام؛ لأن الملك الذى تمثل لها بشراً سوياً صرح بذكر الغلام فقال: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ سورة مريم: الآية ١٩.، فناسب ذلك التعبير بالغلام لتكون هناك مشاكلة لفظية بين ما جاء على لسان الملك، وما جاء على لسانها.

وجاء التعبير بالمولود فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ وَاحْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ سورة لقمان: الآية ٣٣.، فما السر فى التعبير بلفظ المولود "ولا مولود" دون لفظ الولد؟ لعل السر فى ذلك - والله أعلم بمراده - أن المقصود بالجملة تأكيداً نفى إجزاء الولد عن والده، والتعبير بالمولود يحقق هذا المعنى دون لفظ الولد؛ لأن المولود لا يطلق إلا على الابن الحقيقى الذى هو من صلب أبيه، أما لفظ الولد فيطلق على الولد الحقيقى وعلى ولد الولد وإن تباعد، فالولد اعم والمولود أخص، فإذا كان المولود لا ينفع والده الأقرب فعدم نفعه لغيره من الآباء الأباعد أولى، وهذا ما أفصح عنه الزمخشري بقوله: "ومعنى التوكيد فى لفظ "مولود" أن الواحد منهم لو شفع للأب الأدنى الذى ولد منه لم تقبل شفاعته فضلاً عن أن يشفع لمن فوقه من أجداده؛ لأن الولد يقع على الولد وولد الولد، بخلاف المولود فإنه لمن ولد منك".

الفعل والخلق والجعل والصنع:

جاء التعبير بلفظ الفعل فى جواب الملك على استعظام وتعجب سيدنا زكريا من أن يكون له غلام، مع أنه شيخ فان، وامرأته عجوز عاقر، وذلك فى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ سورة آل عمران: الآية ٤٠.، وجاء التعبير بلفظ الخلق فى جواب الملك على استعظام السيدة العذراء أن تلد من غير أن يمسه بشر، وذلك فى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا

(١) بصائر ذوى التمييز: ١/١٦٢.

يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿ سورة آل عمران: الآية ٤٧.،
فالمتعجب منه واحد في القصتين، وهو ولادة الولد في حالة منافية كل المنافاة
لولادته، فما السر في التعبير في قصة زكريا بالفعل، وفي قصة مريم بالخلق؟ لعل
السر في ذلك - والله أعلم بمراده - أن هناك اختلافا في المتعجب منه في
القصتين، فالمتعجب منه في قصة مريم - وهو أن تلد بدون أن يمسه بشر -
أشد غرابة وأقوى في خرق العادة ولهذا شبه الله ولادة عيسى بخلق آدم في قوله
تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن
فَيَكُونُ﴾ سورة آل عمران: الآية ٥٩. فناسبه التعبير بالخلق، فالخلق يطلق على
"إبداع الشيء من غير أصل ولا احتذاء"^(١). والمتعجب منه في قصة زكريا - وهو
أن تلد العجوز العاقر من الشيخ الفاني - أقل غرابة من الأول، لأن الأسباب
الظاهرة لتحققه - وهي مباشرة الذكر الأنثى - موجودة في سيدنا زكريا وزوجه،
ولكن هناك سبب خفي يمنع من الإنجاب، وهو كبر سن الزوج وعقر المرأة،
فناسب هذا الأمر الأقل غرابة التعبير بـ "يفعل"، قال أبو السعود: "إيراد "يخلق"
ههنا - أي في قصة مريم - مكان "يفعل" هناك - أي في قصة زكريا- لما أن
ولادة العذراء من غير أن يمسه بشر أبداع وأغرب من ولادة عجوز عاقر من
شيخ فان، فكان الخلق المنبئ عن الاختراع أنسب بهذا المقام من مطلق الفعل،
ولذلك عقب ببيان كيفيته فقيل: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾
سورة مريم: الآية ٣٥^(٢)، ولم يأت هذا التعقيب في قصة زكريا.

وجاء التعبير بـ "جعل" معطوفا على "خلق" في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ سورة الأنعام: الآية ١،
حيث عبر بالفعل "خلق" في جانب السموات والأرض، وبالفعل "جعل" في جانب

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ١٥٨.

(٢) تفسير أبي السعود: ٣٦٣/١.

الظلمات ، وعطف "جعل" على "خلق" وهذا دليل على أنهما متغايران، وأن هناك فرقا بينهما، من هذه الفروق أن الخلق أسبق من الجعل، فهو مرحلة تسبق مرحلة الجعل، فالخلق الإيجاد والإبداع على غير مثال، فهو قائم بنفسه، والجعل إيجاد شيء في ضمن شيء سبق خلقه، فهو قائم بغيره مرتبط به، قال الزمخشري: "والفرق بين الخلق والجعل أن الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل معنى التضمين، كإنشاء شيء من شيء، أي تصيير شيء شيئاً أو نقله من مكان إلى مكان، ومن ذلك ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ، ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(١)، وقال ابن عاشور: "وبذكر هذه الأمور الأربعة حصلت الإشارة إلى جنسى المخلوقات من جواهر وأعراض، فالتفرقة بين فعل "خلق" وفعل "جعل" هنا معدود من فصاحة الكلمات، وإن لكل كلمة مع صاحبها مقاما، وهو ما يسمى في عرف الأدباء برشاقة الكلمة، ففعل "خلق" أليق بإيجاد الذوات، وفعل "جعل" أليق بإيجاد أعراض الذوات وأحوالها ونظامها"^(٢).

وجاء التعبير بالصنع عقب التعبير بالعمل في قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ*لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ سورة المائدة: الآيتان ٦٢، ٦٣. تتحدث الآيتان عن ذم اليهود وعلماهم، وما يحدث منهم من مناكير وشر، وجاءت الآية الأولى في ذم مرتكبي المنكر ومسارعتهم إلى فعله، وختمت الآية بالفعل "يعمل" ، وجاءت الآية الثانية في ذم العلماء التاركين النهي عن المنكر، وختمت بالفعل "يصنع" ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾. فما السر في التعبير عن ذم مرتكبي المنكر بالفعل "عمل" والتعبير عن ذم العلماء التاركين النهي عن المنكر بالفعل "صنع"؟ نفق أولاً على الفرق بين

(١) الكشف: ٣/٢.

(٢) التحرير والتنوير: م٤ ج ١٢٧/٧.

"صنع" و "عمل" قال أبو هلال: "الصنع ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به وبما يوصل إلى المراد منه، والصنع أيضا مضمن بالجودة، ولهذا يقال: ثوب صنيع"^(١)، وقال الراغب: "الصنع إجادة الفعل، فكل صنع فعل، وليس كل فعل صنعا، ولا ينسب إلى الحيوانات والجمادات كما ينسب إليها الفعل"^(٢)، فالصنع نوع من العمل يدل على إتقان العمل والإجادة فيه، لأنه قائم على العلم، كما أنه يدل على المداومة على الفعل والرسوخ فيه، وعلى هذا فالتعبير بالصنع فيه مبالغة في حدوث العمل بإتقان وإجادة، ليست في التعبير بالعمل، وخص العلماء التاركون النهي عن المنكر بالعمل المبالغ في إتقانه، وهو الصنع للدلالة على أنهم أسوأ حالا وأشد ذنبا من مرتكبي المنكر، فالتعبير بـ ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ أفاد أن ذم العلماء التاركين النهي عن المنكر أبلغ من ذم مرتكبي المنكر، وفي هذا ما فيه من تخويف وتوبيخ للعلماء الذين لا ينهاون عن المنكر في كل زمان، قال أبو السعود: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ وهذا أبلغ مما قيل في حق عامتهم - أي مرتكبي المنكر - لما أن العمل لا يبلغ درجة الصنع ما لم يتدرب فيه صاحبه ولم يحصل فيه مهارة تامة، ولذلك ذم به خواصهم - وهم العلماء الذين لا ينهاون عن المنكر -، ولأن ترك الحسنة أفحج من موقعة المعصية، لأن النفس تلتذ بها، وتميل إليها، ولا كذلك ترك الإنكار عليها، فكان جديراً بأبلغ ذم. وفيه مما ينعى على العلماء توانيهم في النهي عن المنكرات ما لا يخفى، وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنها أشد آية في القرآن"^(٣).

(١) الفروق اللغوية: /١١٠.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: /٢٩٤.

(٣) تفسير أبي السعود: ٦٤/٢.

العدول عن الجناس لأنه لا يؤدي حق المعنى:

إن الوفاء بحق المعنى هو الأساس في اختيار اللفظة، دون النظر إلى تحقيق الجناس والسجع في الكلام، ومن هنا نجد التعبير القرآني يعدل عن لفظة يتحقق فيها الجناس إلى لفظة أخرى لا جناس فيها، لأن الوفاء بحق المعنى اقتضى هذه اللفظة الخالية من الجناس. تأمل قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ سورة الصافات: الآية (١٢٥)^(١). تجد أنه قد عبر بالفعل "تذرون" دون تَدْعُونَ بفتح التاء والبدال مضارع ودع، بمعنى ترك، مع أن تَدْعُونَ تجانس "تَدْعُونَ" بمعنى العبادة والدعاء، لأن تحقيق الجناس ليس هو المقصود من بناء النظم، وإنما المقصود من بناء النظم الوفاء بحق المعنى، ولفظ تَدْعُونَ لا يفي بحق المعنى؛ لأن المقصود إظهار بشاعة حال هؤلاء في عبادتهم البعل وإعراضهم عن أحسن الخالقين، والذي يناسب هذا المعنى هو التعبير بـ "تذرون"، لأنه يفيد قلة الاعتداد بالمتروك، والإعراض عنه والاستهانة به، فهو مشتق من الوذر، قال الراغب: "يقال فلان يذر الشيء أى يقذفه لقلّة اعتداده به، والوذرة قطعة من اللحم، وتسميتها بذلك لقلّة الاعتداد بها نحو قولهم فيما لا يعتد به هو لحم على وضم"^(٢). والتعبير بـ تَدْعُونَ لا يفيد الاستهانة بالمتروك وعدم الاعتداد به، بل يفيد ترك الشيء مع الاعتناء بشأنه، قال ابن منظور: "والدعة الخفض في العيش والراحة، وتوديع المسافر أهله إذا أراد سفر: تخليفه إياهم خافضين وادعين، واستودعه مالا وأودعه إياه: دفعه إليه ليكون عنده وديعة"^(٣)، فلفظ تَدْعُونَ مع أنه يتجانس مع "تَدْعُونَ" لا يؤدي ما أداه لفظ "تذرون" الخالي من الجناس، وقد أفصح الشهاب الخفاجي عن هذا في قوله: "وقال "وتذرون" ولم يقل

(١) تفسير أبي السعود: ٦٤/٢.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٥٥٥.

(٣) لسان العرب: مادة و د ع.

تَدْعُونَ مع مناسبتة ومجانسته لما قبله؛ لأن مثله من الصيغة المتكلفة غير ممدوح عند البلاغ ما لم يجئ عفواً بطريق الاقتضاء، على أن المناسب هذا دونه؛ لأن يَدْعَ إنما استعملته العرب في الترك الذي لا يذم مرتكبه؛ لأنه من الدعة وهي الراحة، ولذا سمي مفارقة الناس بعضهم بعضاً موادعة دون مواذرة. و"يذر" بخلافه؛ لأنه يتضمن إهانة وعدم اعتداد، لأنه من الوذر، وهي قطع اللحم الحفيرة، كما أشار إليه الراغب، وهذا مما لا مرية فيه^(١).

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ سورة يوسف: الآية ١٧، فجاء التعبير بـ "مؤمن" دون مصدق، مع أن مصدق يتحقق به التجنيس مع "صادقين"؛ لأن لفظ "مؤمن" يدل على التصديق والأمن، قال الراغب: "قال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ قيل معناه بمصدق لنا، إلا أن الإيمان هو التصديق الذي معه أمن^(٢). فلفظ "مؤمن" اقتضاه المعنى دون لفظ مصدق، قال الزركشى: "ما الحكمة في العدول عن الجنس، وهلا قيل: وما أنت بمصدق لنا ولو كنا صادقين، فإنه يؤدي معنى الأول مع زيادة رعاية التجنيس اللفظي؟ والجواب أن في "مؤمن لنا" من المعنى ما ليس في مصدق، وذلك أنك إذا قلت: مصدق لي فمعناه قال لي صدقت، وأما مؤمن فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن، ومقصودهم التصديق وزيادة وهو طلب الأمن؛ فلهذا عدل إليه"^(٣).

ومن هذا القبيل أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ سورة الكهف: الآية ٧١. حيث عبر بـ "شيئاً" ولم يعبر بـ "أمراً"، مع أن التعبير بـ "أمراً" يحقق الجنس بينه وبين "إمراً"، فعدل عن اللفظ الذي

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٨٤/٧.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٢٢/٢٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٤٥٤/٣.

يتحقق فيه الجناس - وهو "أمرا" - إلى لفظ "شيئا"؛ لأن التعبير بـ "شيئا" هنا ينفق مع التعبير بـ "شيء" في قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ ، فما أنكره شيء من الأشياء التي نهى عن السؤال عنها، ولأن الأمر "لفظ عام للأفعال والأقوال كلها"^(١)، والشيء "هو الذي يصح أن يعلم ويخبر عنه"^(٢)، فالفعل المخصوص المحدد - وهو مفهوم كلمة "شيئا" - أنسب لهذا المقام، وأكثر وفاء بحق المعنى، هذا فضلاً عن أن التعبير بـ أمراً يؤدي إلى تكرار لفظين بدون فاصل بينهما مع تباعد حروف الكلمة في المخرج، وهذا يؤدي إلى ثقلها على اللسان، مع أن اللفظة على حدة لا ثقل فيها، والقرآن الكريم في الذروة من البلاغة، قال الألويسي في بيان سر العدول عن التجنيس بالتعبير بـ "شيئا" دون أمراً "ولم يقل أمراً أمراً مع ما فيه من التجنيس، لأنه تكلف لا يلتفت إلى مثله في الكلام البليغ، كما صرح به الإمام المرزوقي في شرح قول السموال:

يقرب حب الموت آجالنا لنا .: وتكرهه آجالهم فتطول

رداً لاختيار بعضهم رواية يقصر حب الموت.^(٣)

اختيار اللفظ المجانس لأنه الأوفى بحق المعنى:

اتضح مما سبق أن الوفاء بحق المعنى اقتضى العدول عن اللفظ الذي يتحقق فيه الجناس إلى لفظ لا جناس فيه. وعلى العكس من هذا قد يقتضى الوفاء بحق المعنى الإتيان بلفظ يتحقق فيه الجناس، لأن صورة المعنى لا تؤدي إلا بهذا اللفظ دون غيره، فجاء الجناس بدون قصد وتكلف، تأمل قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ سورة النمل: الآية ٢٢. تجد التجنيس الناقص بين "سبأ" و "تبأ" ، والوفاء بحق المعنى يتحقق بلفظ "تبأ" دون غيره من الألفاظ، كلفظ "خبر"

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن: /٢٠.

(٢) السابق: /٢٧٨.

(٣) روح المعاني: م ٩ ج ١٥/٤٨٦، ٤٨٧.

مثلاً، فالنبا "خبر ذو فائدة عظيمة، يحصل به علم أو غلبة ظن، ولا يقال في الأصل "نبا" حتى يتضمن هذه الأشياء الثلاثة ، وحق الخبر الذي يقال له "نبا" أن يتعري عن الكذب كالتواتر وخبر الله تعالى وخبر النبي ﷺ^(١)، فلما كان المراد أنه جاء بخبر خطير الشأن عظيم الفائدة مقطوع بصدقه؛ لأنه نتيجة مشاهدة ورأى العين، عبر بلفظ النبا، لأن لفظ الخبر لا يدل على هذه المعاني، فهو مجرد خبر، قد يكون صدقاً أو يكون كذباً. قال الإمام الزمخشري في بيان سر التعبير بـ "نبا" على الجنس دون خبر: "وقوله "من سبأ نبأ" من جنس الكلام الذي سماه المحدثون البديع، وهو من محاسن الكلام الذي يتعلق باللفظ: بشرط أن يجيء مطبوعاً، أو يصنعه عالم بجوهر الكلام يحفظ معه صحة المعنى وسداده، ولقد جاء ههنا زائداً على الصحة فحسن وبدع لفظاً ومعنى، إلا ترى أنه لو وضع مكان "نبأ" بخبر لكان المعنى صحيحاً، وهو كما جاء أصح لما في النبا من الزيادة التي يطابقها وصف الحال"^(٢).

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾ سورة غافر: الآية ٧٥. فقد جاء التعبير بـ "تمرحون" على الجنس الناقص بينه وبين "تفرحون"، ولم يأت التعبير بـ "تختالون" مثلاً، لأن المرح أدل على المعنى المقصود من الاختيال ، فمن معاني المرح "شدة الفرح والتوسع فيه"^(٣)، و"المرح التبخر والاختيال، والمرح الأشر والبطر"^(٤). فالتعبير بالمرح أفاد كل هذه المعاني، وكشف عن سبب سحب هؤلاء في السلاسل والأغلال وتسجيرهم في النار، ولفظ الاختيال لا يفى بكل هذه المعاني.

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن: /٥٠٠.

(٢) الكشف: ١٤٤/٣.

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن: /٤٨٦.

(٤) لسان العرب: مادة مرح.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ سورة الرحمن: الآية ٥٤. فقد جاء التعبير بـ "جنى" على الجنس بينه وبين "الجنيتين"، ولم يأت التعبير بـ "ثمر"؛ لأن المقصود الدلالة على أن الثمر بلغ أتم مراحلها، وهي مرحلة الاجتناء، قال الراغب: "والجنى المجتنى من الثمر والعسل"^(١)، وهذا المعنى لا يتحقق من التعبير بالثمر؛ لأن الثمر لا يشعر بمصيره إلى حال يجنى فيها"^(٢).

تلاؤم الألفاظ مع المعانى وحسن تجاوز الألفاظ مع بعضها:

من صور تلاؤم الألفاظ مع المعانى اختيار اللفظة الغريبة غير المتداولة على الألسنة للمعنى الأشد غرابة، قال ابن أبى الأصبع: "إذا كان المعنى غريبا قحا كانت ألفاظه غريبة محضة، وإذا كان المعنى مولدا كانت الألفاظ مولدة، وإذا كان المعنى متوسطا كانت الألفاظ متوسطة، وإذا كان غريبا كانت الألفاظ غريبة"^(٣)، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى *تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ سورة النجم: الآيتان ٢١، ٢٢. ، فقد جاء التعبير بـ "ضيزى" بمعنى جائرة أو ظالمة، و"ضيزى" كلمة غريبة فريدة، حيث لم تأت فى القرآن إلا فى هذا الموضع، وهذه اللفظة وحدها هى القادرة على تصوير هذه القسمة الغريبة الجائرة التى وضعها المشركون، حيث خصوا أنفسهم بالذكر، وجعلوا لله سبحانه الإناث، وهى قسمة غريبة لأنها لا تتفق مع العقل والعرف، لأن من يصطفى لنفسه شيئا يصطفى أفضل الأنواع، فكيف يصطفى الله سبحانه الإناث لنفسه، ويجعل لهم الذكور، والإناث دون الذكور فى المنزلة والمكانة عند هؤلاء، هذا المعنى الغريب لا يناسبه إلا اللفظ الغريب، وهو "ضيزى" هذا بالإضافة إلى ما تحققه لفظة "ضيزى" من توافق فى الفاصلة، وقد بين ابن الأثير السر فى اختيار هذه اللفظة دون غيرها، وأرجع ذلك إلى المحافظة على الفاصلة، وذلك فى قوله: فجاءت اللفظة

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن: /٥٥.

(٢) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى: ١٥٩/٢.

(٣) بديع القرآن: /٧٧.

على الحرف المسجوع الذي جاءت السورة جميعها عليه، وغيرها لا يسد مسدها في مكانها، وسأبين ذلك فأقول: إن جننا بلفظة في معنى هذه اللفظة قلنا قسمة جائرة أو ظالمة، ولا شك أن "جائرة" أو "ظالمة" أحسن من "ضيّزى" إلا أنا إذا نظمنا الكلام: فقلنا: ألكم الذكر وله الأنثى، تلك إذا قسمة ظالمة، لم يكن النظم كالنظم الأول، وصار الكلام كالشئ المعوز الذي يحتاج إلى تمام، وهذا لا يخفى على من له ذوق ومعرفة بنظم الكلام"^(١).

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ سورة يوسف: الآية ٨٥. فقد جاءت ألفاظ الآية غريبة لتتلاءم مع بعضها في الغرابة، فيحسن جوارها مع بعضها، فالتاء أقل حروف القسم في الاستعمال، وهي مختصة بلفظ الجلالة "الله" والفعل "تفتأ" أغرب من "لا تزال"، و "حرضا" أغرب من "مريض" أو هزيل، فلما بدأت الآية بحرف القسم التاء وهو أغرب من الباء والواو ناسب ذلك الإتيان ببقية ألفاظ الآية على هذه الصفة من الغرابة، قال ابن أبي الأصبع: "فإنه تعالى لما أتى بأغرب ألفاظ القسم بالنسبة إلى أخواتها، فإن التاء أقل استعمالاً وأبعد من أفهام العامة، والباء والواو أعرق عند الكافة، وهي أكثر دوراناً على الألسنة واستعمالاً في الكلام، أتى سبحانه بأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار بالنسبة إلى أخواتها، فإن كان وما قاربها أعرف عند الكافة من نقتأ، وكذلك لفظ "حرضا" أغرب من جميع أخواتها من ألفاظ الهلاك، فافتضى حسن الوضع في النظم أن تجاور كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة أو الاستعمال توخياً لحسن الجوار، ورغبة في انتلاف المعانى مع الألفاظ، ولتتبادل الألفاظ في الوضع وتناسب في النظم"^(٢).

* * *

(١) المثل السائر: ٢٣١/١ بتصريف قليل.

(٢) بديع القرآن: ٧٧/، ٧٨ بتصريف قليل.

المبحث الثاني

صيغة اللفظة

من المقرر أن دلالة اللفظة تختلف باختلاف الصيغة التي تأتي عليها، فكما تدل اللفظة بمعناها الوضعي تدل أيضا بالصيغة والهيئة التي تأتي عليها، فاختلاف الصيغة يتبعه اختلاف في صورة المعنى وقوته، فدلالة "فعل" تختلف عن دلالة "أفعل" ودلالة "أفعل" تختلف عن دلالة "فَعَّل"، ودلالة افتعل تختلف عن دلالة "فعل"، ودلالة "فاعل" تختلف عن دلالة "فعال وفعول وفعيل ومفعول"، وهكذا كل صيغة لها دلالتها الخاصة، ولها مقامها الذي تناسبه هذه الدلالة.

وقد نبه ابن جنى إلى هذا، وعقد بابا في كتابه الخصائص تحت عنوان "باب في قوة اللفظ لقوة المعنى"، وبين فيه أن الزيادة في اللفظ تتبعها زيادة في المعنى، وفرق بين دلالة "فعل" و"افعول" و"فعل وافتعل"، و"فعيل وفعال"، و"فعل وفعَّل"، فقال: "هذا فصل من العربية حسن. منه قولهم: خشن واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرار العين وزيادة، ومثله فعل وافتعل؛ نحو قدر واقندر، فاقندر أقوى معنى من قولهم قدر. كذلك قال أبو العباس، وهو محض القياس؛ قال الله سبحانه: ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ﴾ سورة القمر: الآية ٤٢، فمقتدر هنا أوفق من قادر؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ"^(١).

وألحق ابن جنى بزيادة اللفظ لزيادة المعنى العدول عن الصيغة المعتادة إلى صيغة أخرى غير معتادة، وإن كانت الصيغتان متساويتين في عدد الحروف؛ لأن الخروج عن الأصل المعتاد لا يكون إلا لفائدة، وتتمثل هذه الفائدة في زيادة المعنى وقوته، فقال: "ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله. وذلك فُعال في معنى فعيل؛ نحو طوال فهو ابلغ معنى من طويل، وعراض؛ فإنه أبلغ

(١) الخصائص: ٢٦٤/٣، ٢٦٥ بتصرف قليل.

معنى من عريض، فإن فعيلاً أخص بالباب من فُعال، إلا تراه أشد انقياداً منه؛ تقول: جميل ولا تقول جمال، وبطئ ولا تقول بطاء، فإذا كانت فعيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فُعال، فصارعت فُعال بذلك فُعالاً، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله، أما فُعال فبالزيادة، وأما فُعال فبالانحراف به عن فعيل. وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شئ أوجبت القسمة له زيادة المعنى به، وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له، وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائداً فيه، لا منتقاصاً منه^(١).

وقد ذكر ابن الأثير هذا الباب، ونبه إلى سبق ابن جنى في الحديث عنه، ولكنه كعادته في الاعتداد بنفسه، والحديث عن تميزه عن غيره يدعى أن ابن جنى لم يورده كما أورده هو، ولم ينبه على ما نبه عليه^(٢). وبالنظر فيما ذكره ابن الأثير تبين أن كلامه غير جامع لكل ما في هذا الباب، فقوة اللفظ عنده تنحصر في زيادة عدد حروف اللفظ، ولم يشر إلى العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى، وإن كانتا متساويتين في عدد الحروف، وهذا ما فعله ابن جنى.

وعقد ابن جنى باباً آخر تحت عنوان "إسساس الألفاظ أشباه المعاني، وهذا الباب يندرج تحته تلاؤم الألفاظ مع المعاني، وذكر لهذا الباب عدة صور، منها أن حروف الكلمة تشاكل بصوتها الحدث المعبر عنه بها، فالحرف الذي صوته قوى يجعل للمعنى القوى، والحرف الذي صوته ضعيف يجعل للمعنى الضعيف، وهذه نكته دقيقة تدل على أن كل حرف في اللفظ وضع لحكمة، ولم يكن هكذا اتفاقاً، فاللفظ مناسب للمعنى حتى في صوت حروفه، قال رحمه الله: "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه

(١) المرجع السابق: ٢٦٧/٣، ٢٦٨ بتصرف قليل.

(٢) ينظر: المثل السائر: ٢٤١/٢.



مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها، فيعدلونها بها، ويحذونها عليها. من ذلك قولتهم: خضم وقضم، فالخضم الأكل الرطب، كالبطيخ مثلاً والقتاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس؛ نحو قضمت الدابة شعيرها، فاختر الخاء - لرخاوتها - للرطب، والقاف - لصلابتها - لليابس؛ حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث. ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضح أقوى من النضح، قال الله سبحانه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ سورة الرحمن: الآية ٦٦؛ فجعلوا الحاء - لرققتها - للمعنى الضعيف، والخاء - لغلظها - لما هو أقوى منه، ومن ذلك القسم والقصم، فالقصم أقوى فعلاً من القسم؛ لأن القصم يكون معه الدق، وقد يقسم بين الشيين فلا ينكأ أحدهما، فذلك خصت بالأقوى الصاد، وبالأضعف السين^(١).

أن كل ما فى اللفظة من صوت الحرف ونوع الحركة التى يكون عليها الحرف له دخل فى دلالة اللفظة، وبهما يكون التلاؤم بين اللفظة والحدث المعبر عنه، فنوع حركة الحرف مما له دخل فى دلالة اللفظة، بحيث تكون الحركة مناسبة للحدث المعبر عنه، انظر إلى كلمة "هونا" فى قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ سورة الفرقان: الآية ٦٣، وإلى الكلمة نفسها فى قوله تعالى: ﴿يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ سورة النحل: الآية ٥٩. تجد أن "هونا" فى الآية الأولى معناها السكينة والوقار والسهولة والتذلل، وهى صفة مدح لعباد الرحمن، و"هون" فى الآية الثانية معناها الذل وشدة الهوان، وهى صفة ذم لمن لم يرض بالأنثى، باختلاف حركة الحرف نتج عنه اختلاف معنى الكلمة، وجاءت حركة الفتحة فى جانب "هونا" لأنها - لخفتها وسهولتها - أشكل لمعنى السكينة والسهولة، وجاءت حركة الضمة فى

(١) الخصائص: ١٥٧/٢، ١٥٨، ١٦١ بتصرف قليل.

جانب "هون"؛ لأن الضمة - لشدتها وقوتها- أشكل للذل والهوان؛ فهو أمر شديد على نفوس هؤلاء الذين تسود وجوههم إذا بشروا بالأنثى، قال ابن قيم الجوزية: "فأعطوا حركة الضم القوية للمعنى الشديد، وهو الهوان، وأعطوا حركة الفتح السهلة للمعنى السهل وهو الهون، فوصف مشيهم بأنه مشى حلم وسكينة ووقار لا مشى جهل وعنف وتبختر"^(١).

صيغة فعل وأفعل وتفعل:

إن تغيير الصيغة يتبعه تغيير في صورة المعنى ودرجة المبالغة فيه، وقد يتبعه تغيير المعنى كلية وتحوله إلى معنى مضاد لمعنى الصيغة الأخرى، وهذا كما في صيغة فعل وأفعل، فقد جاءت صيغة أفعل للدلالة على المبالغة في الفعل وزيادة بذل الجهد والمشقة في حصوله؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا *فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾ سورة الكهف: الآيتان ٨٤، ٨٥، قال الألوسي: "وقال يونس: أتبع بالقطع للمجد المسرع الحسيس الطلب، واتبع بالوصل إنما يتضمن مجرد الانتقال والاقتفاء"^(٢).

ومن هذا القبيل سقى وأسقى، فسقى يستعمل في إعطائه الماء في الحال بدون بذل مجهود، وأسقى يستعمل للدلالة على أن الانتفاع بالماء يحتاج إلى بذل المجهود في معالجته والسعى لإخراجه، قال الراغب: "السقى والسقيا: أن يعطيه ما يشرب، والإسقاء: أن يجعل له ذلك حتى يتناوله كيف شاء، فالإسقاء ابلغ من السقى؛ لأن الإسقاء هو أن تجعل له ما يسقى منه ويشرب، تقول أسقيته نهراً"^(٣). وعلى هذا جاء التعبير بـ"سقى" في قوله تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ سورة الإنسان: الآية ٢١؛ لأن سقيا أهل الجنة ميسر لهم، فلا يقومون بأى

(١) بدائع الفوائد: ١٥٩/٢.

(٢) روح المعاني: م ٩ ج ٤٥/١٦.

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٢٤١/١.

مجهود للحصول عليه. وجاء التعبير بـ "أسقى" فى قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ سورة الحجر: الآية ٢٢؛ لأن الانتفاع بالماء يحتاج إلى بذل المجهود فى إخراجهِ وإصلاحهِ، قال الألوسى: "وأسقيناكم ابلغ من سقيناكم؛ لما فيه من الدلالة على جعل الماء معداً لهم ينتفعون به متى شاءوا، وقد فرق بين أسقى وسقى غير واحد، فقد قال الأزهرى: "العرب تقول لكل ما كان من بطون الأنعام أو من السماء أو من نهر جار أسقيته، أى جعلت شرباً له، وجعلت له منه مسقى، فإذا كان للشفة قالوا سقى ولم يقولوا أسقى"^(١).

وجاء أفعّل لإفادة معنى السلب للحدث، كما فى "أصفده"، فصفده معناه قيده وأوثقه، وأصفده معناه أعطاه ووصله، فالهمزة للسلب، أى أزال ما به من قيد الحاجة بأن أعطاه ما يدفع عنه حاجته"^(٢).

ومن هذا القبيل قسط وأقسط، فقسط معناه جار عن الحق، وأقسط معناه عدل وأنصف، فالهمزة للسلب والإزالة، أى أزال الجور والظلم، قال الراغب: "والقسط هو أن يأخذ قسط غيره، وذلك جور، والإقساط أن يعطى قسط غيره، وذلك إنصاف، ولذلك قيل قسط الرجل إذا جار، وأقسط إذا عدل، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ سورة الجن: الآية ٥٠، وقال: ﴿وَأَقْسَطُوا لِيَنَّا اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ سورة الحجرات: الآية ٩^(٣). فقسط صفة ذم، وأقسط صفة مدح، "روى عن سعيد بن جبیر - رضى الله عنه - أن الحجاج قال له حين أراد قتله: ما تقول في؟ قال قاسط عادل، فقال القوم: ما أحسن ما قال، حسبوا أنه يصفه بالقسط والعدل، فقال الحجاج: يا جهلة إنه سمانى ظالما مشركاً، وتلا قوله

(١) روح المعانى: م ٨ ج ١٤ / ٤٧.

(٢) حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوى: ٨٧/٤.

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٤١٨.

تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ سورة الأنعام: الآية ١ (١).

وتأمل صيغة "تفعل" في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ سورة البقرة: الآية ٢٢٢، فقد عبر عن انقطاع الدم بـ "يطهرن" مضارع طهر، وعبر عن الاغتسال والعمل في الطهارة بـ "تطهرن" على صيغة "تفعل"، وهذه الصيغة تدل على الاهتمام والتكلف، وأن الاغتسال استوعب جميع البدن، فدل باللفظتين على أنه لا يجوز وطؤهن إلا بعد الطهارة والتطهير (٢). فصيغة "تفعل" يستفاد منها الطهارة الكاملة، والطهارة الكاملة للنساء عن المحيض هو الاغتسال (٣). وقد جاء التعبير بالتطهير في الاغتسال من الجنابة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ سورة المائدة: الآية ٦، وهذا التطهير عبر عنه بالاغتسال في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ سورة النساء: الآية ٤٣، فالاغتسال هنا هو التطهير من الجنابة بغسل البدن كله.

صيغة فعل وافتعل:

قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ سورة الأنعام: الآية ٦٠، وقال سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ سورة الجاثية: الآية ٢١، فقد عبر عن أعمال الخلق خيرا وشرها بصيغة "فعل" (جرحتم)، وعبر عن فعل السيئات بصيغة "افتعل" (اجترحوا)، والسر في ذلك - والله أعلم بمراده - أن فعل الخير

(١) الكشاف: ١٦٩/٤.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٣١٧.

(٣) روح المعاني: م ٢ ج ٢ - ١٨٤/٢.

فطرة في الناس، لا تحتاج إلى تكلف واعتمال، أما فعل السيئات فهو انحراف بالفطرة نتيجة شهوة النفس وإغراء السيئات، وهذا يحتاج إلى تعمل وجد ومعاونة، فناسب الانحراف عن الفطرة صيغة "افتعل" التي تدل على التكلف والتعمل، وهذا الفرق جاء واضحا في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ سورة البقرة: الآية ٢٨٦، ففي جانب الخير عبر بالكسب "فعل"، وفي جانب الشر عبر بالاكْتَسَاب "افتعل"، قال الزمخشري: "فإن قلت: لم خص الخير بالكسب والشر بالاكْتَسَاب؟ قلت: في الاكْتَسَاب اعتمال، فلما كان الشر مما تشتت به النفس، وهي منجذبة إليه وأمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد، فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال"^(١)، وقد ذكر ابن قيم الجوزية فرقا دقيقا بين كسب الخير واكْتَسَاب الشر، فقال: "أن الاكْتَسَاب يستدعي التعمل والمحاولة والمعاونة، فلم يجعل على العبد إلا ما كان من هذا القبيل الحاصل بسعيه ومعاونه وتعمله، وأما الكسب فيحصل بأدنى ملابسة حتى بالهم بالحسنة، ونحو ذلك، فخص الشر بالاكْتَسَاب والخير بأعم منه، ففي هذا مطابقة للحديث القدسي الصحيح "إذا همَّ عبدى بحسنة فاكتبوها، وإن همَّ بسيئة فلا تكتبوها"^(٢).

وقد جاء التعبير بالاكْتَسَاب عن نصيب الرجال والنساء في الميراث، وذلك في قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ سورة النساء: الآية ٣٢، والنصيب في الميراث لا يحتاج إلى جد واعتمال في الحصول عليه، فكيف عبر عنه بالاكْتَسَاب؟ وقد أجاب عن هذا السؤال أبو السعود في قوله: "وقد عبر عنه بالاكْتَسَاب على طريقة الاستعارة التبعية المبنية على

(١) الكشف: ٤٠٨/١.

(٢) بدائع الفوائد: ٧٤/٢.

تشبيهه اقتضاء حاله لنصيبه باكتسابه إياه تأكيداً لاستحقاق كل منهما لنصيبه، وتقوية لاختصاصه به، بحيث لا يتخطاه إلى غيره^(١).

ومن التعبير بصيغة الافتعال قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةَ الصَّبَاِمِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ سورة البقرة: الآية ١٨٧، فعبر بالاختيان لأنه يصور ما فرط منهم قبل الإحلال نظراً لما فيه من تعمل ومعاناة، قال أبو السعود: "والاختيان أبلغ من الخيانة، كالاكتساب من الكسب، ومعنى "تختانون" تظلمونها بتعريضها للعقاب، وتنقيص حظها من الثواب"^(٢).

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ*الَّذِينَ إِذَا اِكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ*وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ سورة المطففين: الآيات ١-٣، فمن صفات المطففين أنهم إذا اشتروا من الناس ما يباع بالكيل استوفوا عليهم، وإذا باعوا للناس وأعطوهم نقصوا في الكيل والميزان، وقد جاء فعل الأخذ والشراء على صيغة الافتعال "اكتالوا"، وجاء فعل البيع والإعطاء على صيغة "فعل" (كالوهم) لأن الأخذ والشراء يكون فيه تعمل وتدقيق ومراجعة ما ليس في البيع والإعطاء، قال ابن قيم الجوزية: "ودخلت التاء في "اكتالوا" لأن افتعل في هذا الباب كله للأخذ، لأنها زيادة على الحروف الأصلية تؤذن بمعنى زائد على معنى الكلمة؛ لأن الأخذ للنشئ كالمبتاع والمكتال والمشتري ونحو ذلك يدخل فعله من التناول والاجترار إلى نفسه والاحتمال إلى رحله ما لا يدخل فعل المعطى والمبايع"^(٣). ولهذا جاء الأمر بالوفاء بالكيل مقيداً بـ "إذا كتتم" في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ﴾ سورة الإسراء: الآية ٣٥، لأن البائع إذا كان لغيره قد لا

(١) تفسير أبي السعود: ١/٥١٥.

(٢) تفسير أبي السعود: ١/٢٣٧.

(٣) بدائع الفوائد: ٢/٧٤.

يوفيه حقه، بل قد ينتقص منه، فجاء هذا القيد للحث على الوفاء بالكيل إذا كان هو المعطى لغيره، وأما الاكتيال فلم يؤمر بالوفاء به، لأن المطفف في حالة اكتياله يزيد في الوفاء كما تدل عليه صيغة "يستوفون" ولم يقل يوفون".

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ*وَهُمْ يَصْطَرِّخُونَ فِيمَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ سورة فاطر: الآيتان ٣٦، ٣٧، فصيغة الافتعال "يصطرخون" تصور تحسر وندم هؤلاء الكافرين في نار جهنم وهم يصيحون ويستغيثون بجهد وشدة، قال ابن عاشور: "و"يصطرخون" مبالغة في يصرخون؛ لأنه افتعال من الصراخ وهو الصياح بشدة وجهد، فالاصطراخ مبالغة فيه، أي يصيحون من شدة ما بهم"^(١).

صيغة استفعال:

الألف والسين والتاء الأصل فيها أن تدخل على الفعل للدلالة على الطلب، وقد تأتي على خلاف الأصل للدلالة على المبالغة في حصول الفعل، وكأن الفاعل يطلب من نفسه الزيادة في الفعل، وهذا يدل على أن هناك قصداً وإرادة للفعل قبل فعله؛ ولهذا كان استفعال أبلغ من فعل. ومن التعبير بصيغة الاستفعال للدلالة على المبالغة في حدوث الفعل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَىٰ الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ سورة إبراهيم: الآية ٢، فقد عبر عن شدة محبة هؤلاء الحياة الدنيا وإيثارها على الآخرة بصيغة "استفعال" "يستحبون" للدلالة على أنهم بلغوا الغاية في هذا، وكأنهم يطلبون من أنفسهم الزيادة في هذه المحبة، قال الزمخشري: "والاستحباب: الإيثار والاختيار، وهو استفعال من المحبة؛ لأن المؤثر للنشئ على غيره كأنه يطلب من نفسه أن يكون أحب إليها وأفضل عندها من الآخرة".

(١) التحرير والتنوير: م ١١ ج ٣١٨/٢٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ ۖ وَلَقَدْ زَادْتُهٗ عَن نَّفْسِيهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾ سورة يوسف: الآية ٣٢، فجاء التعبير بـ "استعصم" على صيغة الاستفعال للدلالة على شدة امتناع سيدنا يوسف - عليه السلام - عما طلبته منه امرأة العزيز، وتحريه ما يعصمه، وكأنه يطلب ما يستزيد به من العصمة، قال الزمخشري: "الاستعصام بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزاده منها، ونحوه استمسك واستوسع الفتق واستجمع الرأي واستفحل الخطب"^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ۚ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ ۚ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ سورة المدثر: الآيات ٤٩-٥١، فقد شبهت الآيات هؤلاء المعرضين عن ذكر الله بالحرر المستنفرة مما أفرعها، والتعبير بالاستفعال أدق وأنسب لتصوير حال المشبه به وهو الحرر في شدة نفارها وجدها في الابتعاد عن مصدر الخطر، قال الزمخشري: "المستنفرة الشديدة النفار، كأنها تطلب النفار من نفوسها في جمعها له وحملها عليه"^(٢).

وأختم الحديث عن هذه الصيغة بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ﴾ سورة يونس: الآية ١١، فعدل عن المصدر تعجيل إلى المصدر استعجال، وقد بين الزمخشري السر في ذلك فقال: "فوضع استعجالهم بالخير موضع تعجيله لهم الخير إشعاراً بسرعة إجابته لهم، وإسعافه بطلبتهم، حتى كأن استعجالهم بالخير تعجيل لهم"^(٣).

(١) الكشاف: ٣١٨/٢.

(٢) الكشاف: ١٨٧/٤.

(٣) الكشاف: ٢٢٧/٢.

صيغة فعل:

من زيادة المعنى لزيادة اللفظ تضعيف عين الفعل للدلالة على تكرار الفعل ووقوعه مرة بعد مرة قال ابن جنى: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلاً على المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنونة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبدولان للعوارض دونها"^(١). من ذلك قوله تعالى: ﴿الم*اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ*نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ سورة آل عمران: الآيات ١-٣، فجاء التعبير عن تنزيل القرآن الكريم بصيغة فعل، لأنه نزل منجماً مرة بعد مرة، فكان أكثر تنزيلاً، وجاء التعبير عن إنزال التوراة والإنجيل بصيغة "أفعل" بدون تكثير للإنزال لأنها أنزلت جملة واحدة لا تكرر فيها، قال الزمخشري: "فإن قلت: لم قيل نزل الكتاب وأنزل التوراة والإنجيل؟ قلت: لأن القرآن نزل منجماً، ونزل الكتابان جملة"^(٢).

ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ﴾ سورة المائدة: الآية ٣٠، فأقدامه على قتل أخيه جاء بعد أن سهلت له نفسه قتل أخيه، وتكرر منها التسهيل والتسويل مرة بعد مرة حتى أقدم على القتل، قال الراغب: "وطوعت أبلغ من أطاعت"^(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ سورة النجم: الآية ٣٧، فعبّر عن وفاء سيدنا إبراهيم بـ "وفى" دون أوفى؛ للمبالغة في وصفه بالوفاء، قال

(١) الخصائص: ١٥٥/٢

(٢) الكشف: ٤١١/١.

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٣١٩.

شيخ زاده: "والجمهور على تشديد قوله "وفى" للتكثير والمبالغة فى الوفاء بما التزمه، وبما عاهد الله تعالى عليه، وبالعامل بما أمره الله تعالى على التمام"^(١).

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ سورة البقرة: الآية ١٣٢، فلما تكررت الوصية مرة بعد مرة عبر عنها بـ "وصى" بتضعيف العين، قال شيخ زاده: "قال الزجاج وصى أبلغ من أوصى؛ لأن أوصى يجوز أن يكون لمرة واحدة، ووصى لا يكون إلا لمرات كثيرة، يعنى أن بناء فعل لتكثير الفعل"^(٢).

وجاءت صيغة فعل للدلالة على تحقيق الفعل بصورة تامة، كما فى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾ سورة التحريم: الآية ٣، قال الراغب: "ونبأته أبلغ من أنبأته، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾ ولم يقل أنبأنى بل عدل إلى نبأ الذى هو أبلغ تنبيها على تحقيقه وكونه من قبل الله"^(٣).

وجاءت صيغة فعل للدلالة على تكلف الفعل وادعاء حدوثه مع أنه لم يحدث، كما فى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ سورة التوبة: الآية ٩٠، فهؤلاء الأعراب لا عذر لهم فى التخلف عن القتال مع رسول الله ﷺ، ولكنهم ادعوا العذر وتكلفوه وهم كاذبون فى ادعائهم، قال ابن فارس "قولهم" عذر الرجل تعذيراً إذا لم يبالغ فى الأمر وهو يريك أنه مبالغ فيه، وفى القرآن ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾، ويقرأ الْمُعَذِّرُونَ، قال أهل العربية المعذرون بالتخفيف هم الذين لهم العذر، والمعذرون

(١) حاشية زادة: ٣١٩/٤.

(٢) حاشية زادة: ٤٢٩/١.

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٥٠١.

الذين لا عذر لهم، ولكنهم يتكفون عذراً^(١)، ولهذا "قال ابن عباس: لعن الله المعذرين ورحم المعذرين"^(٢).

صيغة فاعل:

الأصل في صيغة المفاعلة أن الفعل يقوم به فاعلان، فكل فاعل يغالب الآخر في الفعل، فالفاعل يقع من الفاعلين، وسميت لهذا بصيغة المغالبة؛ وقد جاء استعمال المفاعلة على خلاف الأصل في أفعال لا مشاركة ولا مغالبة بين فاعلين؛ لأن هذه الأفعال ليس لها إلا فاعل واحد، وذلك الخروج على الأصل لإفادة نكتة وهي المبالغة في حدوث الفعل من هذا الفاعل، تأمل قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة الأنبياء: الآية ٨٧، فالغضب كان من سيدنا يونس - عليه السلام - وحده، ولم يشاركه أحد في فعله، وعبر عنه بصيغة المفاعلة للمبالغة في شدة غضبه وكماله، قال شيخ زادة: "والغضب والكرهه وإن كان من قبله خاصة إلا أنه اخرج على بناء المفاعلة للدلالة على كمال غضبه والمبالغة فيه، لأن أكثر استعمال بناء المفاعلة في المبالغة، ولا شك أن ما صدر بطريق المبالغة يكون أتم"^(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ سورة الحج: الآية ٣٨، فالمدافع عن الذين آمنوا هو الله وحده، وجاء الفعل على صيغة المفاعلة للمبالغة وقوعه على أكمل وجه، قال الزمخشري: "ومن قرأ 'يدافع' فمعناه يبالغ في الدفع عنهم كما يبالغ من يغالب فيه، لأن فعل المغالب يجيء أقوى وأبلغ"^(٤).

(١) معجم مقاييس اللغة: ٢٥٤/٤.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٣٣٩.

(٣) حاشية شيخ زادة: ٣٦٥/٣.

(٤) الكشاف: ١٥/٣.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا...﴾
سورة آل عمران: الآية ٢٠٠، فأمرهم الله سبحانه بالصبر وعطف عليه الأمر
بالمصابرة للدلالة على شدتها وصعوبتها لما توحى به صيغة المفاعلة من مغالبة
الأعداء في الصبر، قال أبو السعود: "وتخصيص المصابرة بالأمر بعد الأمر بمطلق
الصبر لكونها أشد منه وأشق"^(١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ
أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ سورة البقرة: الآية ٢٤٥، فجاءت المفاعلة خروجاً على الأصل في
استعمالاتها؛ لأن الذي يضاعف الثواب هو الله وحده، لا يشاركه في ذلك أحد،
وعبر بالمفاعلة للمبالغة في وقوعها على صورة لا حد لها، وهذا يتناسب مع
الجمع أضعاف، ووصفه بالكثرة، قال شيخ زادة: "إن ما فعل على سبيل
المعارضة والمغالبة يكون أحسن مما فعل بلا معارض، فلما كان حقيقة المغالبة
مستلزمة لكمال الفعل كانت صورة المغالبة دالة عليه، والوعد بتكميل الضعف
مبالغة في وعد التضعيف"^(٢). ومما يدل على أن المضاعفة تتقتضى المبالغة في
الضعف تحديدها بـ "ضعفين في قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ
بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ﴾ سورة الأحزاب: الآية ٣٠، وهذا بخلاف
الحديث عن عذاب الكافرين فقد جاء مطلقاً غير محدد في عدد، وذلك في قوله
تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ
يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ سورة هود: الآية ٢٠.

* * *

(١) تفسير أبي السعود: ٤٧٤/١.

(٢) حاشية شيخ زادة: ٥٥٦/١.

اسم الفاعل واسم المفعول:

بالتأمل في القرآن الكريم نجد أن هناك ألفاظا جاءت على صيغة اسم الفاعل في مقام، وجاءت اللفظة نفسها على صيغة اسم المفعول في مقام آخر، وهذا التنوع في الصيغة لا بد له من سر بلاغي، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ * فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا مِنَ الْمُهْلَكِينَ﴾ سورة المؤمنون: الآيتان ٤٧، ٤٨؛ وقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ سورة يوسف: الآية ٨٥، فجاء التعبير في الآية الأولى باسم المفعول "المهلكين" وجاء التعبير في الآية الثانية باسم الفاعل "الهالكين"، ولعل السر في ذلك - والله أعلم بمراده - أن الآية الأولى تتحدث عن إهلاك فرعون وقومه، وإهلاكهم لم يكن هلاكاً نتيجة مرض أو حزن، ولكن كان إهلاكهم بالإغراق في البحر، والتعبير عن الإغراق في القرآن جاء باسم المفعول في كل المواضع، ولم يأت باسم الفاعل؛ لأن المغرق لا يفعل الإغراق بنفسه، وإنما يقع عليه، خذ قوله تعالى: ﴿وَأَتْرَكَ الْبَحْرَ رَهْوًا إِنَّهُمْ جُنْدٌ مُّغْرَقُونَ﴾ سورة الدخان: الآية ٢٤، وقوله تعالى: ﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾ سورة هود: الآية ٤٣، ولم يأت في القرآن التعبير بالفارق، فلما كان إهلاك فرعون وقومه بالإغراق عبر عنه بـ "المهلكين" أما الآية الثانية فالهلاك فيها ليس إهلاكاً بالإغراق، ولكنه هلاك بسبب الحزن الشديد على فراق سيدنا يوسف - عليه السلام -، فقد ابضت عينا سيدنا يعقوب من الحزن عليه، فالتعبير باسم الفاعل هو الأنسب للمقام؛ لأنه لم يقع عليه إهلاك، ولكنه يفعل الهلاك بنفسه.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ سورة آل عمران: الآية ٣٠، وقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا

حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ سورة الكهف: الآية ٤٩، فجاء التعبير في الآية الأولى باسم المفعول "محضراً"، وجاء التعبير في الآية الثانية باسم الفاعل "حاضراً" فما السر في تنوع الصيغة في الموضعين؟ وما وجه اختصاص كل موضع بالصيغة التي جاء عليها؟ والجواب عن هذا هو أن السياق في الموضعين مختلف، فالآية الأولى تتحدث عن وجدان كل نفس على العموم -سواء كانت مؤمنة أم كانت كافرة- ما عملته من خير- سواء كان قليلاً أم كان كثيراً- وما عملته من شر على العموم، فعموم الواجدين وعموم الأعمال المحضرة ناسبه التعبير باسم المفعول "محضراً" لما فيه من تهويل هذا الأمر وتفخيمه؛ لأن اسم المفعول يدل على أن هناك فاعلاً فعل الإحضار، أي أن الإحضار له فاعلون مكلفون به، ولم تحضر الأعمال بنفسها، قال أبو السعود: "وفيه -أي محضراً- من التهويل ما ليس في "حاضراً"^(١). أما آية الكهف فالسياق فيها يتحدث عن المجرمين وحدهم، وعن أعمال السوء التي عملوها دون أعمال الخير، فالسياق هنا ليس فيه عموم يقتضى التعبير بـ "محضراً" المفيد للتهويل والتفخيم.

وهناك ألفاظ في القرآن الكريم جاءت بصيغة اسم المفعول ولم تأت بصيغة اسم الفاعل، منها لفظة المترفين، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾ سورة الواقعة: الآية ٤٥، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيَّهَا الْقَوْلُ﴾ سورة الإسراء: الآية ١٦، والتعبير عن الإتراف بصيغة اسم المفعول مترف أفاد أن هؤلاء أبطرتهم النعمة، وأن هناك من يقوم بإترافهم، فهم مدللون لا يقومون بعمل لأنفسهم قال ابن منظور: "المترف الذى قد أبطرتة النعمة وسعة العيش، والمترف المتنعم المتوسع فى ملاذ الدنيا وشهواتها"^(٢)، فهؤلاء لم يفعلوا الترف وإنما فعل لهم، والملاحظ أن صيغة

(١) تفسير أبي السعود: ٣٤٧/١.

(٢) لسان العرب: مادة ترف.

المتترف جاءت في كل المواضع لإفادة الذم والتفبيح؛ لأن التوسع في ملاذ الدنيا وشهواتها قد أفسدهم وأغرقهم في فعل المنكرات، فلا يأتي منهم خير على الإطلاق.

وهناك أفعال جاءت في القرآن الكريم بصيغة اسم الفاعل، ولم تأت بصيغة اسم المفعول، منها حديث القران عن كبيرة الزنا، فقد جاء التعبير عنها بصيغة اسم الفاعل الزانى والزانية، كما في قوله تعالى: ﴿لَزَّانِيَةٌ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ سورة النور: الآية ٢، ولم يأت باسم المفعول المزنى بها؛ لأن إقامة الحد على الرجل والمرأة يقتضى أن يفعل كل منهما بالآخر هذه الكبيرة، فالرغبة حاصلة من الرجل والمرأة، فكل منهما فاعل الزنا، ولهذا إذا فعل الرجل الزنا بامرأة اغتصابا على كره منها لا يقام على المرأة حد الزنا؛ لأنها في هذه الحالة ليست زانية بل مزنياً بها.

تأنيث اللفظ المؤنث ووصف المؤنث بصفة المذكر:

هناك ألفاظ مؤنثة بوضعها، فلا تحتاج إلى علامة تأنيث للدلالة على تأنيثها، ولكن قد تلحق علامة التأنيث هذا اللفظ لإفادة نكته، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾ سورة الحج: الآية ٢، فلفظ مرضع وصف مؤنث، لأنه لا يكون إلا للمرأة التي ترضع، فلا يحتاج إلى إلحاق التاء للدلالة على كونه مؤنثا، وجاءت اللفظة في الآية الكريمة بتاء التأنيث لإفادة نكته، وهى أن المقصود بالمرضع هنا من ألقمت ثديها للرضيع، وهى فى هذه الحالة لا تنزع ثديها من فيه إلا للخطب الجلل والهول عظيم، فألحقت التاء لإفادة أنها من شدة الهول تنزع ثديها الذى ألقمته لرضيعها، والتعبير بمرضع بدون التاء لا يفيد أنها كانت تباشر الرضاعة، وأنها ألقمت ثديها لرضيعها، فكلمة مرضع بدون التاء تدل على أن عندها ولداً تقوم برضاعته بدون الإشارة إلى أنها تباشر الرضاعة فى هذا الوقت، وهى فى هذه الحالة قد تشتغل

عنه بأمر معتادة من قضاء أعمالها، وليس فيها دلالة على أن ذهولها عن الرضيع بسبب شدة هول الساعة، وهذا ما أفصح عنه الزمخشري في قوله: "فإن قلت: لم قيل "مرضعة" دون مرضع؟ قلت: المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي، والمرضع التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، فقيل "مرضعة" ليدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به هذه وقد أقمتم الرضيع ثديها نزعته عن فيه لما يلحقها من الدهشة"^(١).

وقد يأتي وصف المؤنث مذكراً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ سورة الأعراف: الآية ٥٦، وقد كشف ابن قيم الجوزية عن السر في مجئ "قريب" مذكراً، مع أن "رحمة" مؤنث، فقال: "إن الرحمة صفة من صفات الرب تبارك وتعالى، والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقه، فإذا كانت قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى قريب من المحسنين، ورحمته قريبة منهم، وقربه يستلزم قرب رحمته، ففي حذف التاء ههنا تنبيه على هذه الفائدة الجليلة العظيمة، وأن الله تعالى قريب من المحسنين، وذلك يستلزم القربين، وقربه وقرب رحمته، ولو قال إن رحمة الله قريبة من المحسنين لم يدل على وقربه تعالى منهم، لأن وقربه تعالى أخص من قرب رحمته، والأعم لا يستلزم الأخص، بخلاف وقربه فإنه لما كان أخص استلزم الأعم وهو قرب رحمته"^(٢).

إفراد الكلمة وجمعها:

جاء التعبير القرآني باللفظة على صيغة المفرد في مقام، وباللفظة نفسها على صيغة الجمع في مقام آخر، ووراء ذلك أسرار ونكات، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِيَّاتِ أَتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عِمَّاكِ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِيَّاتِ

(١) الكشف: ٤/٣.

(٢) بدائع الفوائد: ٣/٣١ بتصرف قليل.

هَاجِرْنَ مَعَكَ﴾ سورة الأحزاب: الآية ٥٠، فجاءت الآية بإفراد العم والخال، عمك وخالك، وجمع العممة والخالدة، عماتك وخاللاتك، وهنا سؤالان: الأول لم جاءت العممة والخالدة بصيغة الجمع، ولم تأت بصيغة المفرد كما في العم والخال؟، والثاني لم عبر عن العم والخال بصيغة المفرد هنا، ولم يعبر عنهما بالجمع كما جاء في آية أخرى؟. والجواب عن السؤال الأول - والله أعلم بمراده - أن بنات العمات والخالات ينسبن إلى أبائهن، وهم أزواج العمات والخالات، ومن الجائز أن تتزوج العممة أو الخالدة أكثر من زوج، وينتج عن هذا أن العممة والخالدة قد يكون لهما بنات من أكثر من زوج والأم واحدة؛ فنظراً لتعدد الأزواج الذين هم آباء البنات ناسب ذلك جمع الخالدة والعممة، فبنات العممة والخالدة حلال زواجهن سواء كن من أب واحد أو من آباء مختلفين. والجواب عن السؤال الثاني أن البنات ينسبن إلى العم والخال سواء كن من أم واحدة أو من أمهات مختلفات، لأن الأب لا يتعدد، فلما كان الأب واحداً ناسبه إفراد العم والخال.

وجاء التعبير عن العم والخال بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ﴾ سورة النور: الآية ٦١، لأن السياق هنا لا يقصد منه تحديد النسب لمن يحل الزواج بها. وإنما قصد به رفع الحرج في الأكل من بيوت الأصناف المذكورة.

وشبيه بهذا قوله تعالى: ﴿رَحِمَتْ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ سورة هود: الآية ٧٣. فقد جاءت الرحمة بصيغة المفرد، وجاءت هكذا في كل ما جاء في القرآن الكريم، وجاءت البركة بصيغة الجمع في هذا الموضع وفي موضع آخر وهو قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ﴾ سورة هود: الآية ٤٨، وقد كشف ابن قيم الجوزية عن السر في إفراد الرحمة وجمع البركة فقال: "إن دخول الجمع يشعر بالتحديد والتقييد بعدد، وإفراده يشعر بالمسمى مطلقاً من غير تحديد، فالإفراد هنا أكمل وأكثر من معنى الجمع، ولهذا



كان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾^(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٤، أتم من أن يقال نعم الله، وأما البركة فلما كان مسماها كثرة الخير واستمراره شيئاً بعد شئ كان لفظ الجمع أولى بها لدلالته على المعنى المقصود بها^(١).

ومن ذلك إفراد الريح وجمعها في القرآن، وقد ذكر العلماء أن الريح بصيغة المفرد تأتي في مقام الحديث عن العذاب والهلاك، والرياح بصيغة الجمع تأتي في مقام الحديث عن الخير والنماء، قال الراغب: "وعامة المواضع التي ذكر الله تعالى فيها إرسال الرياح بلفظ الواحد فعبارة عن العذاب، وكل موضع ذكر فيه بلفظ الجمع فعبارة عن الرحمة، فمن الريح ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ سورة القمر: الآية ١٩، ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ سورة إبراهيم: الآية ١٨، وقال في الجمع: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ سورة الحجر: الآية ٢٢، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ سورة الروم: الآية ٤٦^(٢). وقد كشف ابن قيم الجوزية عن السر في دلالة جمع الريح على الخير ودلالة إفراده على الشر فقال: "إن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهَاب والمنافع، وإذا هاجت منها ریح أنشأ لها ما يقابلها ما يكسر سروتها ويصدم حذتها، فينشأ من بينها ریح لطيفة تنفع الحيوان والنبات، فكانت في الرحمة ریحاً، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد، لا يقوم لها شئ، ولا يعارضها غيرها حتى تنتهي إلى حيث أمرت، فتمثل لما أمرت به وتصيب ما أرسلت إليه"^(٣).

هذا ما تيسر لي من الكشف عن أسرار اللفظة ومكانتها في البلاغة القرآنية، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) المرجع السابق: ١٨٣/٢، ١٨٤ بتصرف قليل.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٢١١/ بتصرف.

(٣) بدائع الفوائد: ١١٨/١ بتصرف قليل.

الخاتمة

الحمد لله الذى منه العون والتوفيق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

فبعد هذه الدراسة التى حاولت فيها الكشف عن دور اللفظة فى البلاغة القرآنية من خلال دراسة ما ذكره الخطابى وعبد الجبار وعبد القاهر فى إعجاز القرآن، وهؤلاء الثلاثة لهم باع طويل وجهد وفير فى الحديث عن البلاغة القرآنية، وتبين لى بعض النتائج، ومن أهمها:

- (١) أن اختيار اللفظة عنصر أصيل من عناصر البلاغة القرآنية عند الخطابى، وقد جعل عمود البلاغة القرآنية اختيار اللفظة فى موضعها المناسب.
- (٢) أن الخطابى تميز عن عبد الجبار بالدراسة التطبيقية التى جعل معظمها فى دراسة الفروق بين الألفاظ.
- (٣) أن اختيار اللفظة عنصر أصيل من عناصر الفصاحة عند القاضى عبد الجبار، فهو أحد العناصر الثلاثة التى يتحقق بها ضم الكلمات على طريقة مخصوصة، وهى إبدال كلمة بكلمة وحركة الإعراب وموقع الكلمة فى الجملة.
- (٤) أن البلاغة عند الإمام عبد القاهر ترجع إلى تعليق الكلم ببعضه ونظمه على طريقة مخصوصة، وذلك عن طريق معانى النحو.
- (٥) أن الإمام عبد القاهر صرف همه إلى إبطال ثنائية اللفظ والمعنى، تلك القضية المشهورة فى النقد الأدبى، فلم يشر إلى دور اختيار اللفظة فى البلاغة القرآنية.
- (٦) أن الخطابى كان أوسع مجالاً من عبد الجبار وعبد القاهر، فقد أرجع البلاغة القرآنية إلى اللفظ والمعنى والنظم، أما القاضى عبد الجبار فقد



- أخرج المعنى من أسباب المزية، وكذلك الإمام عبد القاهر أخرج المعنى واللفظ، وقصر البلاغة على النظم.
- (٧) اتفاق العلماء الثلاثة على أن اللفظ في ذاته حالة ذكره منفرداً مقطوعاً عن سياقه لا دخل له في المزية، ولا يوصف بحسن.
- (٨) أن صور البيان والبدیع من مقتضيات النظم عند الإمام عبد القاهر، ولو لا معانى التى بنى على أساسها النظم ما تحققت هذه الصور.
- (٩) تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن القرآن الكريم بلغ الغاية في انتقاء الألفاظ المناسبة للغرض المقصود، فجاءت كل لفظة في مقامها، بحيث يستحيل توفية الغرض المقصود إلا بهذه اللفظة.
- (١٠) أن هناك ألفاظاً متقاربة في المعنى، ولكل لفظ خاصية تميزه عن غيره، بحيث لا تصلح لفظة مكان أخرى، وهذه الألفاظ ليست من الترادف في شيء.
- (١١) أن الوفاء بحق المعنى هو الأساس في اختيار اللفظة دون النظر إلى تحقيق الجنس أو عدم تحقيقه، فقد يعدل عن اللفظ الذي يتحقق به الجنس إلى لفظ آخر لا جناس فيه، لأن الوفاء بحق المعنى لا يكون إلا بهذه اللفظة التي لا جناس فيه، وقد يكون الأمر بالعكس، فيعبر باللفظ المجانس لأن هذا اللفظ هو الأوفى بحق المعنى والأنسب للسياق.
- (١٢) أن صيغة الكلمة لها دخل في الدلالة وفي إحداث المزية، وأن السياق هو الذي يقتضى اختيار صيغة على صيغة أخرى.

هذا والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم

وأن ينفع به، وأن يرزقه القبول

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



المصادر والمراجع

- (١) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي: ط دار المعرفة - بيروت.
- (٢) أساس البلاغة - الزمخشري - ط. دار الفكر - بيروت.
- (٣) أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق محمود شاكر، نشر مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٤) الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية - د/ فتح الله أحمد سليمان - نشر مكتبة الآداب.
- (٥) الإعجاز البلاغي - د/ محمد أبو موسى، ط مكتبة وهبة ، ط الأولى ١٩٨٧م.
- (٦) إعجاز القرآن - الباقلائي - تحقيق السيد أحمد صقر - ط . دار المعارف- ط الخامسة.
- (٧) بدائع الفوائد - ابن القيم الجوزية - نشر دار الكتاب العربي للطباعة - بيروت.
- (٨) بديع القرآن - ابن أبي الأصبع - تحقيق د/ حفنى شرف - ط نهضة مصر للطباعة والنشر.
- (٩) البرهان في علوم القرآن- بدر الدين الزركشى - ت. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل - بيروت ١٩٨٨م.
- (١٠) بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز - الفيروزآبادى - تحقيق الأستاذ محمد على النجار - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط. ثانية ١٩٨٦م .
- (١١) بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ - د/ فتحى عامر، نشر دار النهضة العربية ١٩٧٥م.



- (١٢) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار، د/ عبد الفتاح لاشين، طبع ونشر دار الفكر العربي ١٩٧٨م.
- (١٣) البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية - د/ عبد الفتاح لاشين ، نشر دار الفكر العربي ١٩٧٩م.
- (١٤) البيان والتبيين - الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - ط بيروت - ط. الرابعة.
- (١٥) تحرير التحرير - ابن أبي الأصبغ - ت. د. حفنى شرف - ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٥م.
- (١٦) التحرير والتنوير - محمد الطاهر ابن عاشور - دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس.
- (١٧) تفسير أبي السعود - أبو السعود العمادى - ط. دار الفكر.
- (١٨) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم - تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغول سلام - ط دار المعارف.
- (١٩) جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام - ابن قيم الجوزية - ط. مكتبة المتنبي - القاهرة.
- (٢٠) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى - شهاب الدين الخفاجى - ط. صادر بيروت.
- (٢١) حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى - المطبعة العثمانية - تركيا.
- (٢٢) الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جنى - تحقيق الأستاذ محمد على النجار - المكتبة العلمية.
- (٢٣) خطوات التفسير البياني - د/ محمد رجب البيومى - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (٢٤) دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق/ محمود شاكر - نشر مكتبة الخانجي القاهرة.



- (٢٥) روح المعاني - محمود الأوسى - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت.
- (٢٦) الصناعتين - أبو هلال العسكري - تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.
- (٢٧) الفروق اللغوية - أبو هلال العسكري - ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٢٨) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث - د/ محمد زكى العشماوى - ط الهيئة العامة للكتاب - فرع الإسكندرية - الطبعة الثالثة ١٩٧٨م.
- (٢٩) الكشف - الزمخشري - ط. مصطفى البابي الحلبي - ١٩٧٢م.
- (٣٠) لسان العربية - ابن منظور - ط. دار المعارف.
- (٣١) المثل السائر - ضياء الدين بن الأثير - ت. د. أحمد الحوفى، د. بدوى طبانه - ط.. دار نهضة مصر.
- (٣٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم - الراغب الأصفهاني - دار الفكر العربي - بيروت.
- (٣٣) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل - الجزء السادس عشر - إعجاز القرآن - للقاضى عبدالجبار - تحقيق أمين الخولى - ط وزارة الثقافة والإرشاد القومى.
- (٣٤) من بلاغة القرآن - د/ أحمد بدوى ، مطبعة نهضة مصر.
- (٣٥) نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر والنقد الغربى الحديث، د/ محمد نايل - دار الطباعة المحمدية بالأزهر - القاهرة.



فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٥٣٣	المقدمة	١
٢٥٣٥	الفصل الأول : دور اللفظة في البلاغة القرآنية عند الخطابي وعبد الجبار وعبد القاهر .	٢
٢٥٣٦	المبحث الأول : عناصر البلاغة عند الخطابي	٣
٢٥٤٧	المبحث الثاني : عناصر الفصاحة عند القاضي عبد الجبار	٤
٢٥٥٣	المبحث الثالث : وجه الإعجاز عند الإمام عبد القاهر	٥
٢٥٧٩	الفصل الثاني : دراسة تطبيقية للكشف عن دور اللفظة في البلاغة القرآنية	٦
٢٥٨٠	المبحث الأول : اختيار اللفظة من بين الألفاظ التي تتقارب معها في المعنى	٧
٢٦٠٥	المبحث الثاني : صيغة اللفظة	٨
٢٦٢٥	الخاتمة	٩
٢٦٢٧	المصادر والمراجع	١٠
٢٦٣٠	الفهرس	١١

